الجمهـورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيـة
وزارة التعليم العـالي و البحـث العلمـي
جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –
كـلية العلـوم الاقتصـادية و التجـارية و علـوم التسييـر
قسـم : علوم التسيير

المـــوضـــوع

واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية

- دراسة تحليلية لآراء عينة من المهنيين و الأكاديميين -

مذكـرة مقدمـة كجزء من متطلبات نيل شهـادة الماستر في علوم التسيير
تخـصص :فحص محاسبي

إعداد الطـالـبة:
- موساوي إيمان

الأستاذ المشرف:
- الحاج عامر

الموسم الجـامعية:2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما أملك في الوجود:

إلى أمي الغالية التي لم تحرمني من دعواتها و لم تبخل على بأعز ما لديها حتى تراني في أعلى المراتب أدامها الله تاجا فوق رأسي على الدوام.

إلى كل إخوتي وأخواتي فاطمة الزهراء، زبيدة، مريم.

إلى أعز صديقاتي وفاء، سميرة، رانيا، أمينة، تركية، منال، خولة، سمية، حياة

إلى كل زملائي طلبة السنة الثانية فحص محاسبي بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة مع تمنياتي لهم بالتوفيق جميعا.

إلى كل أساتذتي بجامعة بسكرة مع تحية إكبار وتقدير لهم جميعا.

إلى كل من أحاطني بالمحبة والاهتمام.

إلى كل هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل.

شكر و عرفان

الحمد لله العلي القدير على نعمه و على توفيقه لي لانجاز هذا العمل

اعترافا بالفضل و تقديرا للجميل، لا يسعني و انأ انهي هذا البحث إلا أن أتوجه بجزيل شكري و امتناني لأستاذي الفاضل "**الحاج عامر**" لقبوله الإشراف على هذا العمل، و مساعدته و توجيهاته القيمة من احل إتمام هذا البحث المتواضع؛

كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد، و كان سببا في وصولي إلى هذا القدر من الانجاز؛

"بارك الله فيكم جميعا"

الملخص:

يعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية خطوة مهمة للاندماج في الاقتصاد العالمي، إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واجهت العديد من الصعوبات و التحديات من اجل التطبيق السليم لهذا النظام.

في هذا الإطار تناولت الدراسة استعراض للنظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى واقع تطبيق هذا الأخير، و إبراز أهم الصعوبات و التحديات التي تواجه تطبيقه و كذا آثاره، و هذا من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة، النظام المحاسبي المالي، التحديات، الصعوبات، الانعكاسات، المعايير المحاسبية الدولية.

Résumé :

L'application du nouveau système comptable et financier tiré des normes internationales en Algérie est une importante étape pour s'intégrer dans l'économie mondiale, mai les entreprises économiques algériennes en rencontré de nombreuses difficultés et affrontements pour la meilleure application.

Dans ce contexte, l'étude a présenté le nouveau système comptable et financier, ainsi que la récognition de la réalité de l'application de ce dernier, et la mise en évidence des principales difficultés et affrontements et leur effets rencontrées par les entreprises algériennes, et ce a travers l'analyse des résultats d'étude empirique .

Mot clés : comptabilité, système comptable et financier, les affrontements, les difficultés, les effets d'application, normes comptables internationales.

الفهرس

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	I
فهرس الأشكال	I
قائمة الملاحق	I
مقدمة عامة	أ-و
الفصل الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي	
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول : تقديم النظام المحاسبي المالي	3
المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي و مجال تطبيقه	3
المطلب الثاني : مراحل انجاز النظام المحاسبي المالي	6
المطلب الثالث : مبادئ و مميزات النظام المحاسبي المالي	9
المطلب الرابع: أهمية و أهداف النظام المحاسبي المالي	14

المبحث الثاني: محتوى النظام المحاسبي المالي	16
المطلب الأول: فرضيات و مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي	16
المطلب الثاني: المبادئ العامة و الخاصة للتقييم و التقييم و التسجيل المحاسبي و فق SCF	19
المطلب الثالث: تقديم القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي	28
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني : تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	
مقدمة الفصل	34
المبحث الأول : واقع البيئة المؤسساتية	35
المطلب الأول: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي	35
المطلب الأول: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية	40
المطلب الثاني : تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية	44
المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	50
المطلب الأول: تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على أنظمة المعلومات المحاسبية و الاتصال المالي	50

المطلب الثاني : تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على بعض الوطائف في المؤسسة الاقتصادية	55
خلاصة الفصل	59
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
مقدمة الفصل	61
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية	62
المطلب الأول: منهج الدراسة الميدانية و حدودها	62
المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات و الوسائل الإحصائية المستخدمة	63
المطلب الثالث: مجتمع و عينة الدراسة	64
المطلب الرابع: مشاكل الدراسة	65
المبحث الثاني: مراحل إعداد الاستبيان	65
المطلب الاول: هيكل الاستبيان	65
المطلب الثاني: نشر و توزيع الاستبيان	66
المطلب الثالث: معالجة الاستبيان	67
المبحث الثالث: معالجة و تحليل الاستبيان	69
المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية	69
المطلب الثاني: تحليل محاور الاستبيان	73

خاتمة الفصل	103
خاتمة عامة	105
قائمة المراجع	108
ملاحـــق	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	اثر إضافات النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي	54
02	الاستبيانات الموزعة، المسترجعة، غير المسترجعة، الملغاة، الصالحة	64
03	توزيع أفراد العينة حسب المهنة/الوظيفة	69
04	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	70
05	توزيع أفراد العينة حسب قطاع العمل	71
06	معامل الفا كرمباخ	72
07	إجابات أفراد العينة على السؤال الأول	72
08	إجابات أفراد العينة على السؤال الثاني	73
09	إجابات أفراد العينة على السؤال الثالث	74

10	إجابات أفراد العينة على السؤال الفرعي	75
11	إجابات أفراد العينة حول مكان التكوين	75
12	إجابات أفراد العينة حول مدة التكوين	76
13	تقييم التكوين	76
14	أسباب عدم الرضا عن التكوين	77
15	إجابات أفراد العينة على السؤال الرابع	78
16	إجابات أفراد العينة على السؤال الخامس	79
17	إجابات أفراد العينة على السؤال السادس	80
18	إجابات أفراد العينة على السؤال السابع	81
19	إجابات أفراد العينة على السؤال الثامن	82
20	إجابات أفراد العينة على السؤال الفرعي	83
21	إجابات أفراد العينة على السؤال التاسع	84
22	إجابات أفراد العينة على السؤال العاشر	85
23	إجابات أفراد العينة على السؤال الفرعي	86
24	إجابات أفراد العينة على السؤال الحادي عشر	87

25	إجابات أفراد العينة على السؤال الثاني عشر	88
26	إجابات أفراد العينة على السؤال الثالث عشر	89
27	إجابات أفراد العينة على السؤال الرابع عشر	90
28	إجابات أفراد العينة على السؤال الخامس عشر	91
29	إجابات أفراد العينة على السؤال السادس عشر	92
30	إجابات أفراد العينة على السؤال السابع عشر	93
31	إجابات أفراد العينة على السؤال الثامن عشر	94
32	إجابات أفراد العينة على السؤال التاسع عشر	95
33	إجابات أفراد العينة على السؤال العشرين	96
34	إجابات أفراد العينة على السؤال الواحد و العشرين	97
35	إجابات أفراد العينة على السؤال الثاني و العشرين	98
36	إجابات أفراد العينة على السؤال الفرعي	99
37	إجابات أفراد العينة على السؤال الثالث و العشرين	100
38	إجابات أفراد العينة على السؤال الفرعي	101

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة على حسب المهنة/الوظيفة	71
02	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	72
03	توزيع أفراد العينة حسب قطاع العمل	73
04	مدى توفر متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية	74
05	نسبة تمكن المحاسب من النظام المحاسبي المالي	75
06	متابعة التكوين	76
07	أسباب عدم الرضا	77
08	كفاءة السوق المالي	78
09	كفاية و كفاءة المراجع و الملتقيات	79
10	الحاجة لتنظيم مؤتمرات	80
11	الحاجة الدائمة لإدخال تكنولوجيات جديدة	82

12	نقائص النظام المحاسبي المالي	83
13	سهولة تطبيق القيمة العادلة	84
14	تمكن المحاسب من مواجهة المشاكل المحاسبية	85
15	صعوبة تطبيق المحاسب لمبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني	86
16	اشكالية تعدد البدائل المحاسبية	87
17	إلزامية تحمل المؤسسة لتكاليف مالية استثنائية	88
18	مواجهة المؤسسة لصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي	89
19	القانون الجبائي كتحدي	91
20	تعارض القانون التجاري مع النظام المحاسبي المالي	92
21	وجود قوانين أخرى تتعارض و النظام المحاسبي المالي	93
22	دراية الإطارات بمعايير المحاسبة الدولية	94
23	غياب المرجعية سبب لسوء الفهم و التطبيق للنظام	95
24	إمكانية تقييم و مقارنة أداء المؤسسات	96
25	مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين تسيير المؤسسات	97
26	تحقق أهداف النظام المحاسبي المالي	98
27	مدى تحقق خصائص القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	99
28	القدرة على اتخاذ القرارات	100

29	مساهمة النظام المحاسبي المالي في رفع ثقة المستثمر	101
30	دور ثقة المستثمر في تنويع و توسيع أنشطة المؤسسة	102

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	رسالة الاستبيان
02	استمارة الاستبيان
03	ميزانية الأصول
04	ميزانية الخصوم
05	حساب النتائج حسب الطبيعة
06	حساب النتائج حسب الوظيفة
07	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة
08	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة
09	جدول تغير الأموال الخاصة

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	رسالة الاستبيان
02	استمارة الاستبيان
03	ميزانية الأصول
04	ميزانية الخصوم
05	حساب النتائج حسب الطبيعة
06	حساب النتائج حسب الوظيفة
07	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة
08	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة
09	جدول تغير الأموال الخاصة

مقدمة عامة

مقدمة:

ظهرت معايير المحاسبة الدولية في ظل اقتصاد متغير و متقلب ضمن متطلبات فرضتها العولمة الاقتصادية و التوجه نحو الانفتاح و التجانس الاقتصاديين، كما كان لتعدد أنواع الشركات و توسيع مجال الذي تزامن على نحو متسارع في الاستثمارات الدولية المتبادلة و تشعب الارتباطات التي فرضتها البورصات و الأسواق المالية الدولية، و كذلك الحاجة إلى قراءة موحدة للقوائم المالية بالغ الأثر على هذه المعايير، إذ صيغ أول معيار محاسبي من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1975 بعنوان **عرض القوائم المالية**، حيث لا تزال هذه المعايير موضع تطوير، سواء بالتعديل، التعويض، الدمج، و حتى الإصدار الجديد، حرصا من اللجنة على جودة المعلومة المحاسبية و قابلية استعمالها في أي مكان و بغرض التقليل من آثار عدم تجانس الأنظمة المحاسبية على النشاط المالي الدولي.

خلال السنوات الأخيرة للقرن العشرين ظهرت حاجة ماسة إلى تبني نظام محاسبي بديل عن المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، بغرض التوافق أكثر مع المحيط المحاسبي الدولي،و تصحيح الخلل الذي كان يعانيه على سبيل المثال في عدم تفصيل الحسابات، و عدم قدرتها على التمييز بين الأصول الجارية و غير الجارية، كما أن تبني المخطط المحاسبي الوطني للمنظور التقليدي أثر على جودة المعلومة المحاسبية مع إغفال مجال المقارنة المفترضة خلال إعداد القوائم المالية، و على هذا الأساس جاء التوجه نحو النظام المحاسبي المالي الذي ظهر بعد عدة مراجعات في صيغته النهائية سنة 2007 بهدف تكييف التقنيات المحاسبية التقليدية لتترجم بصدق وواقعية أكثر الأحداث الاقتصادية في المؤسسة، و مستجيبا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية بصيغتها لسنة 2003.

شرع في تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر سنة 2010، و بعد مرور 6 سنوات أصبح من الضروري دراسة واقع هذا النظام و المشاكل التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية في تطبيق قواعده و أسسه، و سيكون للأكاديميين و المهنيين دور بارز في تشخيص و تحليل واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي و التعريف بالتحديات التي تواجهه.

الإشكالية:

ما هو واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

و للإجابة على هذه الإشكالية يجب طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1 - هل توفر الاقتصاد الوطني و المؤسسة الاقتصادية على متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي؟

2 - ما هي الصعوبات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية جراء تطبيقها لهذا النظام؟

3 - ما هي التحديات التي تقف في وجه التطبيق الجيد لهذا النظام في المؤسسات الاقتصادية؟

4 - ما هي الآثار التي تنجر عن تطبيق المؤسسات الاقتصادية للرظام المحاسبي المالي؟

فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة فإننا نعتمد الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: استطاعت الدولة الجزائرية بصفة عامة و المؤسسة الاقتصادية بصفة خاصة من توفير جميع احتياجات تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- الفرضية الثانية: لا زال الأكاديميين و المهنيين في مجال المحاسبة و كذا المؤسسات الاقتصادية يعانون من مشاكل و صعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- الفرضية الثالثة: لم تعد المؤسسة الاقتصادية عاجزة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في مقابل التحديات التي تواجهها.
- الفرضية الرابعة: إن الآثار التي كانت منتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي لم تظهر عمليا و إنما اقتصرت على الجانب النظري فقط.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ تسليط الضوء على مفاهيم النظام المحاسبي المالي لإيضاحها و معرفة واقع تطبيقه في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- ✓ معرفة مدى توافق متطلبات النظام المحاسبي المالي مع البيئة الاقتصادية الجزائرية و إبراز النقائص.
- ✓ التعرف على العراقيل التي لا زالت تقف في وجه تطبيق النظام المحاسبي المالي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إعطاء الصورة الحقيقية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بعد استعراض عام له من جانبه التصوري و التقني، لتوضيح متطلبات التوافق من حيث التأهيل العلمي في الجامعات و المؤسسات العلمية، و متطلبات التطبيق في المؤسسات الاقتصادية، و كذا صعوبات و انعكاسات تطبيقه.

أهداف البحث:

بالإضافة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث و اختبار صحة الفرضيات المتبناة يسعى الطالب إلى تحقيق ما يلي:

- الربط بين البحث الأكاديمي و الحياة العملية لتعميق الفهم
- إعطاء صورة واقعية عن كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها المؤسسة لتأهيلها كي تكون قادرة على تطبيق هذا النظام.

منهجية البحث:

تحقيقا لأهداف البحث السابقة ووصولا لأفضل الأساليب و الطرق للإجابة على التساؤلات المطروحة و إثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة فإن الطالب سوف يعتمد على المناهج العلمية التالية:

المنهج الاستقرائي: و ذلك بهدف دراسة و استقراء بعض الكتابات و الدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي، و المتعلقة بموضوع البحث و كيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

المنهج الوصفي: اعتمدنا على هذا المنهج عند استعراض النظام المحاسبي المالي.

المنهج الوصفي التحليلي: و ذاك بهدف تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية لإشكالية البحث.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات أثناء قيامنا بعملية البحث لجمع المعلومات النظرية والتطبيقية حول موضوع الدراسة، ذكر من هذه العراقيل والصعوبات ما يلي:

- قلة المراجع في الموضوع.
- تشابه محتوى الدراسات السابقة و انحصارها في الفترة الأولى من تطبيق هذا النظام.
- عدم تعاون المهنيين في الدراسة الميدانية.
- تزامن الدراسة الميدانية مع فترة ضغط العمل بالنسبة لأفراد العينة.
- غياب التوسع و التجدد في موضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

1 -**صالحي بوعلام** (الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي) مذكرة ماجيستير مقدمة في جامعة الجزائر 3 عام 2010/2009 وهي عبارة عن دراسة تم تقسيمها إلى أربعة فصول، تطرق فيها بداية الى البيئة المحاسبية، ثم طبيعة وأسباب ونتائج أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر، وصولاً إلى النظام المحاسبي المالي والبيئة المحاسبية الجزائرية، وانتهاءً بالدراسة الميدانية.

أما النتائج المتوصل إليها فكانت كما يلي :

– مساهمة المعايير المحاسبية الدولية في توفير معلومات شفافة وموثوق بها وقابلة للمقارنة، مما يساعد المستثمرين الدوليين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في الأسواق المالية.

– سيطرة النموذج الأنجلوسكسوني على المعايير المحاسبية الدولية.

– ضرورة إصلاح النظام المحاسبي الجزائري وجعله مستجيباً للمستجدات التي عرفتها المؤسسة الاقتصادية في الجزائر.

– توافق النظام المحاسبي المالي مع الجزء الكبير من المعايير، وبخاصة ما تعلق بالإطار التصوري، المبادئ المحاسبية، قواعد التسجيل والتقييم والكشوف المالية.

2 -**عمراني أمين** (تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية) مذكرة ماجستير مقدمة في جامعة الجزائر3 عام 2014/2013، و هي عبارة عن دراسة تم تقسيمها إلى أربعة فصول، تطرق فيها بداية إلى المخطط المحاسبي الوطني و البيئة المحاسبي الدولية، ثم الى عرض النظام المحاسبي المالي، و بعدها تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي، و أخيرا إلى الدراسة الميدانية.

أما النتائج المتوصل إليها فكانت كما يلي:

– إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية يفرض القيام بتكوين المستخدمين و تكييف أنظمة المعلومات و تشكل هذه الإجراءات مشروعا مكثفا خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تمثل غالبية النسيج الاقتصادي الجزائري و المتميزة بالإمكانيات المحدودة.

– إن المشاكل الناجمة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي لن تنتهي بنهاية المرحلة الانتقالية و إنما ستبقى قائمة، لذلك ينبغي النظر إلى هذا التحول على انه مشروع ضخم و كبير في السنوات اللاحقة، يستلزم تنظيم حقيقي و إدارة مشروع فعالة.

– إن استعمال مفهوم القيمة العادلة يطرح مجموعة من الصعوبات بالنظر إلى الواقع الاقتصادي الجزائري.

– إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على العموم لم يكن ذا اثر على مردوديتها المالية و لا على محدداتها –الأموال الخاصة و النتيجة–، حيث اختصر الانتقال الى هذا النظام على جدول مطابقة بسيط في حين أن التحول أعمق من هذا.

3 – **برزوق أمينة** (إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية) مذكرة ماجستير مقدمة في جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان عام 2012/2011 و هي عبارة عن دراسة تم تقسيمها إلى أربعة فصول، تطرقت فيها بداية إلى محدودية المخطط المحاسبي الوطني، انتقالا إلى المحيط المحاسبي الدولي، و بعدها إلى عرض النظام المحاسبي المالي الجديد، و نهاية إلى الدراسة الميدانية.

أما النتائج المتوصل إليها فكانت كما يلي:

– انعدام الكفاءات هو من أهم الصعوبات التي واجهت المؤسسات الاقتصادية عند تطبيقها للنظام المحاسبي المالي.
– البيئة الاقتصادية الجزائرية تعد عائق أمام التطبيق الجيد و السليم للنظام المحاسبي المالي.
– كل عينة الدراسة من المؤسسات لا تقوم بتطبيق النظام المحاسبي المالي بمراعاة جميع قواعده أي تطبيقه بطريقة غير سليمة.
– كل المؤسسات المستجوبة تعتمد على اطاراتها للقيام بالمحاسبة في المؤسسة.
– النظام المحاسبي المالي يستجيب لاحتياجات المؤسسة.
– ظهور نقائص في النظام المحاسبي المالي عند تطبيقه من طرف المؤسسات الاقتصادية.

هيكل الدراسة:

انطلاقا من محاولة الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالإشكالية والفرضيات المقترحة لمعالجتها، وذلك للوصول إلى الأهداف التي يسعى البحث لإيصالها فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، حيث يمثل الفصلين الأول والثاني الجانب النظري، والفصل الثالث الجانب التطبيقي للبحث.

الفصل الأول المعنون بـ **"ماهية النظام المحاسبي المالي"** والذي يضم في بدايته تمهيدا للفصل، يليه بعد ذلك مبحثين، حيث شمل المبحث الأول تقديم للنظام المحاسبي المالي من مفهوم و مميزات و مراحل انجاز و مبادئ و وأهمية وأهدافه، أما المبحث الثاني شمل محتوى النظام المحاسبي المالي من فرضيات و المبادئ العامة و الخاصة للتقييم و التسجيل المحاسبي و تقديم للقوائم المالية، وفي الأخير نجد خاتمة الفصل الأول.

الفصل الثاني الذي نجده تحت عنوان **"تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية"** ، نتطرق في بدايته إلى تمهيد للفصل ثم مبحثين، المبحث الأول المعنون بواقع البيئة المؤسساتية والذي يشمل متطلبات و صعوبات و تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي والمبحث الثاني الذي يتناول انعكاسات تطبيق المحاسبي المالي والذي يضم اثار التطبيق على أنظمة المعلومات و الاتصال المالي و التأثير على بعض وظائف المؤسسة الاقتصادية، وفي الأخير نجد خاتمة الفصل الثاني.

الفصل الثالث وهو جوهر الدراسة والمتمثل في الجانب التطبيقي لها، وعنوانه **"الدراسة الميدانية"**، وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى منهجية الدراسة الميدانية ، أما المبحث الثاني الذي يتمثل في مراحل إعداد الاستبيان والمبحث الثالث والأخير يتمثل في معالجة و تحليل الاستبيان، وأخيرا خلاصة للفصل التطبيقي.

الفصل الأول

ماهية النظام المحاسبي المالي

مقدمة الفصل:

في ظل الاتجاه المتزايد نحو العولمة و تبني المعايير المحاسبية الدولية، فان المحاسبة أصبحت أمرا ضروريا بالنسبة للمنشات الاقتصادية بغض النظر عن طبيعة نشاطها، و تعمل المحاسبة بما توفره من معلومات احد أهم المصادر اللازمة لتأكيد قدرة المنشات على المنافسة في بيئة الأعمال، و هذا ما دفع بالجزائر إلى تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي تضمن على إطار تصوري للمحاسبة المالية، كما أعطى مفهوما للمحاسبة المالية باعتبارها نظاما للمعلومات و عرف الأصول و الخصوم و النواتج و الأعباء و بعض مكوناتها، و حدد المبادئ المحاسبية الواجب احترامها و الالتزام بها من طرف كل الكيانات الملزمة بتطبيقه و التي تشكل في مجملها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و التي تحظى بصفة القبول الدولية، كما نص على مجموعة من القواعد الخاصة بتنظيم مهنة المحاسبة.

حدد النظام المحاسبي المالي القواعد العامة للتقييم و الإدراج في الحسابات و وضع شروط و قواعد التقييم و الإدراج للأصول و الخصوم و الأعباء و النواتج و مكوناتها، و عالج بعض الحالات الخاصة للتقييم و التسجيل المحاسبي، كما احتوى على مدونة حسابات تشكل الهيكل العام للنظام و بين كيفية سير هاته الحسابات و المعالجة المحاسبية لكل عنصر من عناصر الأصول و الخصوم و النواتج و الأعباء، و حدد أنواع الكشوف المالية و مكوناتها و كيفيات عرضها.

و قد تناولنا في هذا الفصل ماهية النظام المحاسبي المالي من خلال مبحثين:

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي (SCF).

المبحث الثاني: محتوى النظام المحاسبي المالي (SCF).

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي (SCF)

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق و عولمة الاقتصاديات باعتبار إن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية، عكس المخطط المحاسبي الوطني للمحاسبة و الذي يستجيب لمتطلبات إدارية و جبائية و الاقتصاد المخطط.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي و مجال تطبيقه (SCF)

سنتناول في هذا المطلب مفهوم النظام المحاسبي المالي الوارد في نص القانون بالمحاسبة المالية بصفة عامة و من ناحيتين الاقتصادية و القانونية، بالإضافة إلى مجال تطبيقه من خلال إبراز الكيانات الملزمة و غير الملزمة بتطبيقه.

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي

سنقدم تعريف عام للمحاسبة المالية " Financial Acounting"، و كذا تعريف النظام المحاسبي المالي من الناحية الاقتصادية و من الناحية القانونية.

حيث عرفت المحاسبة المالية بشكل عام على أنها: مجموعة القواعد و الإجراءات و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و التي تحكم طرق تسجيل و تبويب و تحليل العمليات المالية الخاصة بالمنشاة في مجموعة من الدفاتر و السجلات، بهدف الوقوف على نتائج أعمال المنشاة من ربح او خسارة، و تحديد مركزها المالي في نهاية فترة زمنية معينة [1].

كما تم تعريف النظام لمحاسبي المالي من ناحيتين الاقتصادية و الذي ورد في القانون رقم 11/07المحدد للنظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 في المادة 03 منه، الذي يدعى في صلب النص "المحاسبة المالية": المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية و تصنيفها، و تقييمها و تسجيلها،

و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان، و نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية [2] .

[1] وليد ناجي الحيالي، **أصول المحاسبة المالية**، ج1، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص 26

[2] القانون رقم 07-11 المؤرخ فيَ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، **المادة 03**، الجريدة الرسمية ، الجزائر، العدد 74، 2007، ص 03

و من الناحية القانونية و قد تم تناوله في مراجع أخرى حيث عرف بأنه مجموعة من الإجراءات و النصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية و المحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا القانون و وفقا للمعايير المالية و المحاسبية الدولية المتفق عليها[1].

ثانيا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

يقصد بمجال التطبيق، تحديد الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري، و التي حددها القانون رقم 07-11 كما يلي:

1 -الكيانات الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي

نصت الفقرة الأولى من المادة 02 من القانون 07-11 على انه تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، كما حددت المادة 04 من نفس القانون الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية وفق النظام المحاسبي المالي و هي:[2]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

- التعاونيات.

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع و الخدمات التجارية، و غير التجارية اذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

-كل الأشخاص الطبيعيون و المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

2 -الكيانات غير الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي

نصت الفقرة 02 من المادة 02 من القانون 07-11 على انه يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، و يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها (يشمل رقم الأعمال

[1] كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS /IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2009، ص 292

[2] قانون رقم 07-11، **مرجع سابق**، ص 03

مجموعة النشاطات الرئيسية و الثانوية)، و عدد مستخدميها (المستخدمين الذين يعملون ضمن الوقت الكام ل) حسب نوعية نشاطها خلال سنتين ماليتين متتاليتين الحدود الآتية:[1]

- **النشاط التجاري**: - رقم الأعمال لا يتعدى 10 ملايين دينار
  - عدد المستخدمين لا تتعدى 9 أجراء
- **النشاط الإنتاجي و الحرفي**: - رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار
  - عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء
- **النشاط الخدمي و النشاطات الأخرى**: - رقم الأعمال لا يتعدى 3 ملايين دينار
  - عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء

[1] **قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008**، المحدد لأسقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين و النشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية، الجزائر، عدد 19، 2009، ص 91

المطلب الثاني: مراحل انجاز النظام المحاسبي المالي (SCF)

لقد مر إعداد النظام المحاسبي المالي بالعديد من المراحل بداية من الثلاثي الثالث لسنة 2001، أين مولت عملية الإصلاح من طرف البنك الدولي، و قامت عملية تحديث المخطط المحاسبي الوطني (PCN) بتوكيل ذلك إلى مجموعة من الخبراء الفرنسيين حيث مرت العملية بثلاث مراحل هي:[1]

أولا: المرحلة الأولى

تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني (PCN) و مقارنته بالمعايير المحاسبية الدولية مع إبراز نقائص المخطط المحاسبي الوطني. حيث تم تمثلت نقائصه فيما يلي:[2]

1 -نقائص متعلقة بالجانب النظري

إن طريقة تقديم المخطط المحاسبي الوطني للتنفيذ تظهر العديد من التقصير في هذا الجانب من حيث الإطار المفاهيمي و الحسابات المركبة، و ذلك من خلال:

أ – **غياب الإطار ألمفاهيمي**: الإطار ألمفاهيمي هو إطار يتم من خلاله إعداد و تقديم القوائم المالية للمؤسسات، بحيث يحدد أهداف القوائم المالية و خصائصها النوعية، مستعملي المعلومة المالية، المصطلحات، المبادئ، الاتفاقيات المحاسبية، و يعرف عناصر القوائم المالي، و هو ما لم يشر آلية المخطط المحاسبي الوطني بوضوح سواء في الأمر المتضمن في المخطط المحاسبي الوطني للمحاسبة، أو في القرار المتعلق بكيفية تطبيقه.

ب – **غياب فكرة الحسابات المركبة** : يطبق الدليل المحاسبي الوطني في صيغته الأصلية على المؤسسات الصغيرة، و لا يشير إلى المجمعات التي تم من اجلها تأسيس المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، إذ أن لهذه المؤسسات فروع عديدة عبر العالم و هذا ما يتطلب مسك الدفاتر و إعداد القوائم المالية الخاصة لكل بلد على حدا مما يصعب عملية تجميع حساباتها، و أن مشروع الدليل المحاسبي للمؤسسات القابضة يفرض استعمال نفس القواعد على المجمعات مع منح هذه المؤسسات التي لها مساهمات في الخارج امكانية تجميع حساباتها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).

---

[1] زكية محلوس، سعادة وردة، **الآثار الايجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**،الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-2013/05/6، ص ص9-10.

[2] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011،ص21.

2 -نقائص متعلقة بالجانب التقني

تتعلق هذه النقائص بالإطار المحاسبي و تصنيف الحسابات، الوثائق الشاملة، الجرد الدائم و قواعد التقييم، التعريف و قواعد سير الحسابات و معالجة بعض العمليات و الوثائق المحاسبية.

- إن تبويب المخطط المحاسبي الوطني (PCN) لا يحتوي على الحسابات التي أصبح وجودها ضروري، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية و التوجه نحو اقتصاد السوق، منه على سبيل المثال الرأسمال الصادر و الرأسمال المكتتب غير المطلوب في المجموعة الأولي، و الاستثمارات المالية في المجموعة الثانية، و النواتج للقبض في المجموعة الرابعة.
- لا يوجد أي تمييز بين الأصول الجارية و الأصول غي الجارية، و بين الخصوم الجارية وغير الجارية، كما أن تعريف مجموعات الأصول المبني على أساس قانوني (الذمة المالية)، لا يمكن المؤسسة من تقييم أدوات الإنتاج و التمييز بين أصول الاستغلال و خارج الاستغلال.
- يبلغ عدد الوثائق الختامية سبعة عشر(17) جدولا مهما كان حجم و نشاط المؤسسة، و نظرا لغياب تطبيق مبدأ الأهمية النسبية، فان كل المؤسسات حتى الصغيرة منها ملزمة بتقديم كل المعلومات المقدرة في المخطط المحاسبي الوطني هذا من ناحية، و من ناحية أخرى نجد انه لا تتوفر في الميزانية و جدول حسابات النتائج معلومات تتعلق بلا دورة السابقة تمكننا من إجراء مقارنة بين نختلف الدورات المالية.
- قواعد سير الحسابات وجيزة جدا، و إن تعريف بعض الأصناف و تسميتها لا تتطابق مع محتواها، فمثلا نجد إن المجموعة الرابعة تحتوي على حسابات لا تتضمن حقوق (حسابات الخصوم المدينة، المصاريف المدفوعة مسبقا، النفقات في انتظار التحميل و الكفالات).
- فرض المشرع الجزائري على جميع المؤسسات مهما كان حجمها و طبيعة نشاطها أن تتبع طريقة الجرد الدائم من اجل متابعة مخزونها، و رغم ان هذه الطريقة قد لا تتناسب و إمكانيات بعض المؤسسات من اجل متابعة المشتريات، المبيعات، المخزونات، و تعدد النشاطات، و البعد الجغرافي لبعض الوحدات يبرز صعوبة استعمال الجرد الدائم في المؤسسات.
- اعتماد المخطط المحاسبي الوطني التكلفة التاريخية كطريقة للتقييم، لكن لم يوصي بطرق التقييم عن الجرد، حيث انه لا توجد أي طريقة أوصى بها المخطط لتقييم مدخلات و مخرجات المخزون، و أعطيت الحرية للمؤسسات في اختبار الطريقة الأكثر توافقا مع خصائص المخزون.

- يتناول المخطط المحاسبي الوطني تعريف كل من تكلفة الحيازة، تكلفة الشراء، تكلفة الإنتاج، المصاريف الملحقة، الأعباء المباشرة وغير المباشرة، و كما انه لم يدقق في تحديد طرق حساب الامتلاك، و لم يحدد معدلات الاهتلاك و إجراء تكوين المؤونات لنقص المخزونات و الحقوق المشكوك فيها.
- أهمل المخطط المحاسبي الوطني بعض العمليات نذكر منها: القرض الايجاري، العمليات بالعملة الأجنبية، الاستثمارات المعنوية، الاندماج، العطل المدفوعة الأجر، تكاليف البحث و التطوير، تغيير الطرق المحاسبية، التزامات التقاعد...الخ.

و قد تم وضع ثلاث خيارات في نهاية هذه المرحلة تمثلت في:

– **الخيار الأول**: إبقاء شكل المخطط المحاسبي الوطني، و إجراء إصلاحات تقنية تماشيا مع المتغيرات التي تعرفها البيئة الاقتصادية، و لقد تم رفض هذا الخيار لعدم استطاعته من قبل مجمع المهنيين بالمحاسبة و خبرائها.

– **الخيار الثاني**: إبقاء المخطط المحاسبي الوطني بتركيبته و العمل على موافقة الحلول التقنية التي أدخلتها معايير المحاسبة الدولية.

رفض هذا الخيار من أيضا لكونه سيحدث ازدواجية في التطبيق بين نظامين مختلفين و معقدين.

–**الخيار الثالث**: انجاز نسخة جديدة من المخطط المحاسبي الوطني بشكل محدث و متطور يستند على المبادئ و مفاهيم و حلول متوافقة مع معايير المحاسبة الدولية.

تم قبول هذا الخيار من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 2001 /09/05 و تم الاتفاق على تبني نظام محاسبي مالي جديد متوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

ثانيا: المرحلة الثانية

إعداد مشروع نظام محاسبي مالي جديد حيث يتضمن:

التعريف بالإطار التصوري و بقواعد تقييم الأصول، الخصوم الأعباء و الإيرادات، مدونة الحسابات، قواعد عمل الحسابات، قواعد مالية جديدة بملاحقها و بتفسيراتها.

ثالثا: المرحلة الثالثة

تم إعداد مشروع النظام المحاسبي المالي، و القيام بيوم تكويني حول موضوع التوحيد المحاسبي، بالإضافة إلى القيام بتجمعات جهوية تشرح برنامج المشروع الجديد.

بعد هذه المرحلة الأخيرة توالت عدة مشروعات ليتم اقتراح تطبيق النظام المحاسبي المالي في 2009/01/01 بموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، و الذي يتمم أحكام تطبيقه المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 20 جمادى الأول عام 1429 هـ الموافق لـ 26 ماي 2008.

و لكن اجل تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى 2010/01/01 لعدم وجود أرضية صلبة تمكننا من تطبيقه، وهذا بموجب الأمر رقم 02/08 المؤرخ في 21 رجب 1429 هـ الموافق لـ 24 جويلية 2008 ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، و بالفعل تم تطبيق النظام المحاسبي المالي في 2010/01/01.

المطلب الثالث: مبادئ و مميزات النظام المحاسبي المالي (SCF)

تقوم المحاسبة عموما و النظام المحاسبي المالي خصوصا على جملة من المبادئ نشئت نتيجة الحاجة لها، و ما زالت عبر مراحل مختلفة من التطبيق العملي تحوز على صفة القبول العام، إذ تحكم المبادئ خطوات و إجراءات الدورة المحاسبية التي تنتهي بإظهار نتائج نشاط المؤسسة، و هي ما قام عليها النظام المحاسبي المالي الذي تميز بمجموعة من الخصائص، و هذا ما سيتم استعراضه هي هذا المطلب من خلال مايلي:

أولا: المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنيا مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتتمثل في:[1]

1 **مبدأ الوحدة المحاسبية** : بموجب هذا المبدأ لا تهتم المحاسبة إلا بالإحداث التي لها علاقة بنشاط الوحدة الاقتصادية أو القانونية، و أنه يقع على المحاسبة فقط تسجيل الأحداث (العمليات) التي لها تأثير على وضعية المؤسسة دون سواها من الفئات الأخرى المهتمة بحياة و أعمال المؤسسة، كالمالكين و المسيرين.

[1] مداني بن بلغيث، **دروس في المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، أكتوبر 2010، ص ص 2-3

تنص المادة رقم 09 من المرسوم التنفيذي 156/08 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، على انه يجب أن يعتبر الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة و منفصلة على مالكيها، و يجب أن لا تأخذ القوائم المالية للكيان في الحسبان إلا معاملات الكيان دون معاملات مالكيه.

2 **مبدأ الاستمرار**: يقوم هذا المبدأ على فرضية عدم توقف نشاط المؤسسة في الأجل القريب، أي أن المؤسسين لا يفكرون في تصفية المؤسسة في ظل الظروف العادية و إنما يفترض دائما ان المؤسسة سوف تستمر في متابعة نشاطها الذي تأسست لأجله ، و تنص المادة رقم 07 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي على انه "يجب أن تعد القوائم المالية و الكشوف على أساس استمرارية الاستغلال بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات و التي من الممكن أن تؤدي إلى التصفية أو التوقف عن النشاط".

3 **مبدأ استقلالية الدورات** : عملا بفكرة تقسيم حياة المؤسسة إلى زمنية متساوية (دورة مالية) استجابة للتشريعات القانونية، من اجل تحديد أعمال و نتائج المؤسسات خلال تلك الفترات (ربح أو خسارة) لتسهيل عمليات التسيير و الرقابة و المقارنة، و عليه يقضي هذا المبدا بتحميل كل دورة مالية لأعبائها و استفادتها من إيراداتها.

و تنص المادة رقم 12 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي على انه "يجب أن تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها و السنة التي تليها، و لأجل تحديدها يتعين إن تنسب إليها الأحداث و العمليات الخاصة بها فقط".

إضافة إلى المادة رقم 13 من نفس المرسوم التنفيذي و التي تناولت مبدأ الاستقلالية.

4 **مبدأ الحيطة و الحذر** : القاعدة الذهبية لهذا المبدأ تقضي بعدم اخذ المؤسسة في الحسبان أية إيرادات متوقعة سوف تحدث في المستقبل، مع الاحتياط و الأخذ في الحسبان الأعباء التي تتحملها، و الخسائر التي قد تتكبدها في المستقبل.

و تنص المادة رقم 14 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي على انه "يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة و الحذر و الذي

يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شانها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه".

5 -**مبدأ ثبات الطرق المحاسبية**: يقوم هذا المبدا على ضرورة التزام المؤسسة بإتباع واحد أو طريقة واحدة في إعداد القوائم المالية، لا تغيرها من فترة إلى أخرى، و من نتائج تطبيق هذا المبدأ انه يؤدي إلى سهولة إجراء المقارنات بين مختلف الدورات المحاسبية أو المالية.

تنص المادة رقم 05 من الموسوم التنفيذي رقم 156/08 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، على أن "الطرق المحاسبية تتمثل في المبادئ و الاتفاقيات و القواعد و التطبيقات الخصوصية المحددة في المواد التي تلي و التي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد و عرض القوائم المالية".

6 -**مبدأ التكلفة التاريخية** : و يتم وفق هذا المبدأ تسجيل كل العمليات و الأحداث الاقتصادية بقيمتها الفعلية عند تاريخ حدوثها مع افتراض ثبات قيمة النقود، بحيث تعبر القيم عن الماضي دون الأخذ بعين الاعتبار التقلبات الاقتصادية التي تؤثر على المؤسسة.

تنص المادة رقم 16 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، على انه "يجب أن تقيد في محاسبة الكيان عناصر الأصول و الخصوم و الإيرادات و الأعباء، و تعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ بالحسبان آثار تغيرات الأسعار أو تطور القدرة الشرائية للعملة، غير أن الأصول و الخصوم ذات الخصوصية مثل الأصول البيولوجية و الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية".

7 -**مبدأ القيد المزدوج**: يقضي هذا المبدأ بتسهيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في طرفين (مدين، دائن) بشرط أن تتساوى في كل عملية المبالغ المسجلة في الجهة المدينة مع تلك المسجلة في الجهة الدائنة.

بالإضافة إلى هاته المبادئ المحاسبية المتعارف عليها نجد مبادئ أخرى، منها ما جاء النظام المحاسبي المالي نذكرها فيما يلي:[1]

[1] عمار بن عيشي، **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، العدد 01، ديسمبر2014، ص 87

8 **-مبدأ المساس بالميزانية الافتتاحية** : يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة في الملحق.

9 **-مبدأ عدم المقاصة** : لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول و الخصوم في الميزانية، أو بين الإيرادات و الأعباء في حساب النتائج، و الهدف من هذا المبدأ هو منع فقدان المعلومة المالية لقيمتها.

10 **-الصورة الصادقة**: يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمنشاة، و لكي تتوفر هذه الصورة لا بد من احترام قواعد و مبادئ المحاسبة، و إذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب حذفه و الإشارة إلى ذلك في الملحق.

11 **- مبدأ الأهمية النسبية**: تكون المعلومة ذات معنى أي ذات أهمية إذا اثر غيابها على القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم، لذا يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه المؤسسة، غير انه يجوز جمع المبالغ غير المعتبرة، مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الوظيفة أو الطبيعة.

12 **-الجوهر فوق الشكل** : أي تفضيل الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، و ذلك في المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية، من اجل أن تمثل المعلومات تمثيلا صادقا للعمليات و الأحداث التي يفترض أن تمثلها، حيث أن المعلومات عن جوهر العملية لا يتطابق دائما مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني فانه على المحاسب أن يغلب المضمون الاقتصادي، على سبيل المثال يمكن أن تقوم مؤسسة ببيع أصل إلى طرف آخر مع وجود اتفاقيات بينهما تضمن استمرارية تمتع المؤسسة بالمنافع الاقتصادية للأصل، ففي مثل هذه الظروف اعتبار العملية عملية بيع لا يمثل بصدق الحدث الذي وقع[1].

13 **-مبدأ الدورة المحاسبية** : عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في N/01/02 و تنتهي في N/12/31، كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ لإقفال دورتها المحاسبية مخالف لتاريخ 12/31، إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية، و في الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية اقل أو أكثر من 12 شهرا، ما أن تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف، و في هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة و تبريرها [2].

---

[1] بورويسة سعاد، **اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص أدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008، ص 87،

[2] لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص 28

ثانيا: مميزات النظام المحاسبي المالي (SCF).

يمتاز النظام المحاسبي المالي بثلاث مميزات نلخصها فيما يلي:[1]

- اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر، و إنتاج المعلومات المفصلة التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، و من ضمن ثلاث مرجعيات محاسبية أوروبية، أمريكية، IAS /IFRS.
- احتوائه على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ و قواعد التسجيل، و طرق التقييم و إعداد القوائم، هذا ما يجد من التأويلات الخاطئة الإرادية و اللاإرادية.
- وفر المعلومات المالية الواضحة و المتوافقة و القابلة للمقارنة و اخذ القرار، و هذا لتلبية حاجات المساهمين الحاليين منهم او المستقبليين، و لهذا فان النظام المحاسبي المالي يحتوي على الإطار التصوري أو المفاهيمي، وهو نفسه الإطار التصوري لـ (IFRS) الذي يقدم مفاهيم متمثلة في:

✓ الاتفاقيات المحاسبية.

✓ الخواص النوعية للمعلومة المالية.

✓ المبادئ المحاسبية الأساسية.

لهذا فان النظام المحاسبي المالي يسهل و يساعد على شرح قواعد المعالجة لبعض الأحداث غير المدرجة في المخطط المحاسبي الوطني.

إعطاء نماذج في القوائم المالية: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملاحق.

تقديم قائمة الحسابات.

قواعد سير الحسابات.

[1] بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS**، ج1، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص 22-23,

المطلب الرابع: أهمية و أهداف النظام المحاسبي المالي (SCF).

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين و المستثمرين و كل من يستخدم و بحاجة للمعلومة المالية، كما انه يسعى لتحقيق جملة من الأهداف التي من شانها النهوض بالاقتصاد الجزائري من خلال توحيد الممارسات المحاسبية.

أولا: أهمية النظام المحاسبي المالي.

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي:[1]

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم, و كذا إعداد القوائم المالية.
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية، كما انه يسمح بإجراء مقارنة.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، و تحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح.
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب لا سيما في مجالات المحاسبة المالية.
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى تنتمي لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه، أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة.

[1] بن بلغيث مداني، **إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد 01، مجلة تصدر عن كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص 57

- تقديم صورة واقعية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة ، تتمثل في قائمتين سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة بالإضافة إلى حساب النتائج حسب الوظيفة.

ثانيا: أهداف النظام المحاسبي المالي.

هناك أهداف تسعى الدولة لتحقيقها من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي تمثلت في: [1]

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتواكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات و المعاملات المالية و المحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات، أو من حيث إعداد القوائم المالية.
- سد الثغرات التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني.
- قابلية المقارنة بين المؤسسات على المستوى المحلي و الدولي,
- تمكين المؤسسات من الاستغلال الجيد للمعلومات المتاحة في بيئتها، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى.
- يسهل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية.
- جعل القوائم المحاسبية و المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
- يسمح بمراقبة الحسابات يكل ضمان للمسيرين و المساهمين الآخرين حول مصداقيته ا و شرعيتها و شفافيتها.
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات، و تسيير المخاطر و كل الفاعلين في السوق.
- إعطاء معلومات صحيحة و كافية، موثوق بها و شفافة تشجع المستثمرين و تسمح لهم متابعة أموالهم.

[1] جودي محمد رمزي، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، العدد 06، ديسمبر 2009، ص 83

المبحث الثاني: محتوى النظام المحاسبي المالي (SCF)

جاء في نص القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي جملة من العناصر التي يجب أن يقوم عليها العمل المحاسبي تمثلت في الفرضيات أو ما يدعى بالاتفاقيات المحاسبية، بالإضافة إلى مدونة أو مخطط لأرقام الحسابات يعتمد عليها المحاسب في تسجيل العمليات والأحداث الاقتصادية الناتجة عن نشاط المؤسسة، كما تضمن هذا القانون القوائم المالية التي على الكيان إعدادها و التي تعكس وضعيته المالية و المبادئ العامة و الخاصة في التقييم و التسجيل المحاسبي، و هو ما سنتناوله بالتفصيل في هذا المبحث من خلال مطالبه الثلاث.

المطلب الأول: فرضيات و مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي

تشكل الفرضيات أساس العملية المحاسبية يتم بموجبها إعداد القوائم المالية لكي تحقق أهدافها، و كذا مدونة الحسابات التي تعد بمثابة دليل للمحاسب في تسجيل العمليات المحاسبية و منه إعداد القوائم المالية للكيان الاقتصادي.

أولا: فرضيات النظام المحاسبي المالي

يقوم النظام المحاسبي المالي على فرضيتن أساسيتين هما:[1]

1. **فرضية الاستمرارية** : يتم في العادة إعداد القوائم المالية بافتراض أن المؤسسة مستمرة في أعمالها، و سوف تستمر في أنشطتها في المستقبل، و لذا يفترض بان المؤسسة لا تنوي و ليست بحاجة لتصفية أنشطتها أو تقليصها بدرجة كبيرة، و في حالة وجود مثل تلك النية أو الحاجة فانه يكون من الواجب إعداد القوائم المالية طبقا لأساس مختلف، حيث تقاس الأصول بالقيمة القابلة للتحقق و يتم الاعتراف بالالتزامات الإضافية التي تنشا فقط عند التصفية أو الإفلاس، و في هذه الحالة يجب الإفصاح عن الأساس المستخدم، و لا يعني هذا المبدأ أن المؤسسة ستظل موجودة بصفة دائمة و لكن يعني أنها ستظل قائمة لمدة كافية لتنفيذ الخطط الحالية و لمقابلة التزاماتها التعاقدية، و يؤثر هذا المبدأ على تصنيف و تقييم عناصر الأصول و الخصوم في الميزانية، فطالما أن المؤسسة مستمرة في أعمالها فان أصولها تستخدم في عملياتها و سيتم الوفاء بالتزاماتها من خلال ممارسة

[1] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي** ، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص ص54 -55.

نشاطها، و بناء على ذلك لا يتم تبويب الأصول على أساس التصفية النهائية أو الالتزام على أساس أولويات التصفية.

2 **فرضية الاستحقاق**: كي تحقق القوائم المالية أهدافها فانها تعد طبقا لأساس الاستحقاق، و طبقا لهذا الأساس فانه يتم الاعتراف بأثر العمليات و الأحداث الأخرى عند حدوثها (و ليس عند استلام أو دفع النقدية و ما يعادلها)، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية و التقرير عنها بالقوائم المالية للفترات التي تخصها، و لا تقتصر القوائم المالية المعدة طبقا لأساس الاستحقاق على بيان العمليات التي حدثت في الماضي، و ما تضمنته من استلام و دفع نقدية و لكنها توضح أيضا لمستخدميها الالتزامات بدفع نقدية في المستقبل و الموارد التي سوف يتم الحصول عليها في صورة نقدية في المستقبل، و يستخدم أساس الاستحقاق لوصف الإجراءات المحاسبية المستخدمة لتخصيص الإيرادات و المصروفات بصورة سليمة على الفترات المحاسبية المختلفة.

ثانيا: مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي.

تجمع الحسابات في فئات متجانسة تدعى طبقة، و توجد فئتان من طبقة الحسابات طبقات حسابات الوضعية و طبقات حسابات التسيير، و كل طبقة تقسم إلى حسابات تعرف بإعداد ذات رقمين او أكثر في إطار تقنين عشري، و تتكون مدونة الحسابات من سبعة أصناف هي:[1]

الصنف1: حسابات رؤوس الأموال

10 رأس المال، الاحتياطات و ما يماثلها، 11 الترحيل من جديد، 12 نتيجة السنة المالية، 13 المنتوجات و الأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال، 14 متاح، 15 المؤونات و الأعباء- الخصوم غير التجارية، 16 الاقتراضات و الديون المماثلة، 17 الديون المرتبطة بالمساهمات، 18 حسابات الارتباط الخاصة بالمؤسسات و الشركات في شكل مساهمة، 19 متاح.

الصنف2: حسابات التثبيتات

20 التثبيتات المعنوية، 21 التثبيتات العينية، 22 التثبيتات في شكل امتياز، 23 التثبيتات الجاري انجازها، 24 متاح، 25 متاح، 26 مساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات، 27 تثبيتات مالية أخرى.

[1] لخضر علاوي، **المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديدSCF** ، الاوراق الزرقاء، الجزائر،2014، ص ص23-26

الصنف3: حسابات المحزونات و المنتوجات قيد التنفيذ

30 مخزونات البضائع، 31 المواد و اللوازم، 32 التموينات الأخرى، 33 سلع قيد الانجاز،

34 مخزونات المنتجات، 36 المخزونات المتأتية من التثبيتات، 37 المخزونات في الخارج،

38 المشتريات المخزنة، 39 خسائر القيمة عن المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ.

الصنف4: حسابات الغير

40 الموردون و الحسابات الملحقة، 41 الزبائن و الحسابات الملحقة، 42 المستخدمون و الحسابات الملحقة، 43 الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقة، 44 الدولة و الجماعات العمومية و الهيئات الدولية و الحسابات الملحقة، 45 المجمع و الشركاء، 46 مختلف الدائنين و مختلف الموردين، 47 الحسابات الانتقالية أو الانتظارية.

الصنف5: الحسابات المالية

50 القيم المنقولة للتوظيف، 51 البنوك و المؤسسات المالية و ما يماثلها، 52 الأدوات المالية المشتقة، 53 الصندوق، 54 وكالات التسبيقات و الاعتمادات، 55 متاح، 56 متاح، 57 متاح، 58 التحويلات الداخلية، 59 خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية.

الصنف6: حسابات الأعباء

60 المشتريات المستهلكة، 61 الخدمات الخارجية، 62 الخدمات الخارجية الأخرى، 63 أعباء المستخدمين، 64 الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة، 65 الأعباء العملياتية الأخرى، 66 الأعباء المالية، 67 العناصر غير العادية–الأعباء، 68 المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة، 69 الضرائب على النتائج و ما يماثلها.

الصنف7: حسابات المنتوجات

70 المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة، و الخدمات المقدمة، و المنتوجات الملحقة.

72 الإنتاج المخزن أو النقص من المخزن، 73 الإنتاج المثبت، 74 إعانات الاستغلال،

75 المنتوجات العملياتية الأخرى، 76 المنتوجات المالية، 77 العناصر غير العادية- المنتوجات، 78 الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات، 79 متاح.

تستعمل المؤسسات البحرية الطبقات 0،8،9 غير المستعملة في مستوى الاطار المحاسبي و ذلك لمتابعة محاسبتها التسييرية و التزاماتها المالية خارج الميزانية أو من اجل عمليات خاصة محتملة قد لا يكون لها موقع في حساب الطبقات من 1 إلى 7.

المطلب الثاني: المبادئ العامة و الخاصة للتسجيل و التقييم وفق النظام المحاسبي المالي

تتشكل قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي في النظام المحاسبي المالي من مبادئ و قواعد عامة للتقييم و التسجيل المحاسبي، إضافة إلى قواعد خاصة للتقييم و الإدراج في الحسابات يتم تطبيقها على العناصر التي تحويها القوائم المالية، و التي سنتعرف عليها في هذا المطلب.

أولا: المبادئ العامة للتقييم و التسجيل وفق النظام المحاسبي المالي[1]

1 **-المبادئ العامة للتسجيل**: البند الذي يلبي و يسمح بتعريف احد عناصر الميزانية أو قائمة الدخل، و يحقق الاعتراف المشار إليه في الفقرة 83 من الإطار المفاهيمي، من حيث إيضاح مسمى البند و قيمة النقدية بحيث يجب أن يسجل محاسبيا.

- إذا كان يحتمل بان كل المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند ستدفع أو تقبض من قبل المؤسسة.

- إذا كان للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بشكل موثوق به.

فالفقرة 88 من الإطار المفاهيمي توضح بان البند الذي يمتلك الخصائص الضرورية لعنصر ما و لكنه لا يلبي معايير الاعتراف، يجب الإفصاح عنه في الملاحظات أو المواد التفسيرية أو في الجداول الملحقة. هذا الإجراء يتم لما يكون مستخدمو القوائم المالية على علم بان البند ملائم لتقييم الوضعية المالية، و كفاءة و تغيير المركز المالي للمنشاة.

2 **-المبادئ العامة للتقييم** : القياس هو المسار الخاص بتحديد القيمة المالية التي سيتم على أساسها تسجيل عناصر البيانات المالية في الميزانية و حساب النتائج (الفقرة 99 من الإطار المفاهيمي).

[1] شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص ص 36-39.

هذا الإجراء يتطلب طبعا اختيار طريقة للقياس من بين الطرق التالية: التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحصيل او القيمة الحالية (الفقرة 100 من الإطار المفاهيمي)، مع ملاحظة أن الإطار المفاهيمي لم يتطرق للقيمة العادلة.

- **التكلفة التاريخية "Cout historique"**:

التكلفة التاريخية هي القيمة المقدمة في تاريخ الاقتناء و الخاصة بقيمة الحصول على الموجودات في تاريخ الشراء، و كذا القيمة التي تسجل بها عناصر الخصوم و الأعباء و النواتج في تاريخ نشوئها دون الأخذ بعين الاعتبار حالة تغير الأسعار و تطور القدرة الشرائية للنقود.

فالتكلفة التاريخية للأصل: هي مبلغ النقدية المدفوع أو القيمة العادلة المقابلة المقدمة من اجل الحصول عليه في تاريخ اقتنائه أو إنتاجه.

أما التكلفة التاريخية للخصم هي: قيمة المنتجات المستلمة مقابل التزام، او مبلغ النقدية المنتظر دفعه لإطفاء دين خلال الدورة العادية للنشاط (الفقرة 100-أ من الإطار المفاهيمي).

- و من بين مبررات استخدام طريقة التكلفة التاريخية هي:

- أنها تتلاءم مع فرضية الموضوعية و مبدأ تحقق الإيراد و سياسة الإفصاح التام.

- أن اللجوء لاعتماد أسعار السوق تواجهها مشكلة تفاوت أسعار الشراء عن أسعار البيع.

- أما مآخذ استخدام مبدأ التكلفة التاريخية ما يلي:

- غياب المصداقية في التعبير عن التكاليف الحقيقية السائدة في السوق.

- تخلق صعوبة في تامين عملية المقارنة لبن المعلومات المحاسبية.

- ينتج عنها مشاكل كثيرة في قياس الدخل مما يترتب عنها خلق أرباح وهمية.

- يتم توزيع أرباح وهمية مما يؤدي إلى انخفاض رأس المال و عدم المحافظة عليه و صيانته، الأمر الذي يتسبب في نقص حقوق الملكية.

و عليه فان استخدام القوائم المعدة على أساس التكلفة التاريخية من اجل اخذ القرارات هو استخدام خاطئ يؤدي إلى استنتاجات خاطئة عن قدرة المشروع على تحقيق الأرباح، و يؤدي إلى اتخاذ قرارات إدارية خاطئة حول تقويم الأداء الإداري و تقويم المشروع و تسيير الإنتاج و توزيع الأرباح، و بالتالي عدم المحافظة على رأس المال.

- **التكلفة الجارية "Cout Actuel"**

التكلفة الجارية هي القيمة المكافئة لحيازة الأصل، أو التي ستسدد للوفاء بدين في تاريخ التقييم.

فالأصول تسجل بمبلغ النقدية أو النقدية المكافئة لها و التي ستدفع مقابل الأصل المتحصل عليه حالا.

أما الخصوم فتسجل بالمبالغ غير المحينة للنقدية الخاصة بتسديد التزام فورا (الفقرة 100-ب من الإطار المفاهيمي).

- **القيمة القابلة للتحصيل "Valeur de réalisation"**

قيمة التحقيق معناه قيمة التنازل، بمعنى ان يتم التقييم بالقيمة الأكبر بين سعر البيع الصافي و قيمة الاستخدام، فالأصول تسجل بمبلغ النقدية او المكافئة لها و التي يمكن الحصول عليها حالا عند بيع الأصل، أما الخصوم فتسجل بقيمة التسديد، يعني المبالغ غير المحينة للنقدية و التي يتوقع سدادها (IAS 36).

- **القيمة المحينة (قيمة الاستخدام)**

هي قيمة المدخلات و المخرجات النقدية المستقبلية محينة في تاريخ القياس، فالأصول تقيم و تسجل بالقيمة الحالية للمدخلات الصافية المستقبلية بالنقدية التي يتوقع أن ينتجها العنصر.

أما الخصوم فتسجل بقيمة المخرجات الصافية للنقدية المستقبلية المحينة و المتعلقة بتسديد الالتزامات تبعا للنشاط العادي (الفقرة 100-د من الإطار المفاهيمي).

كما توجد عناصر هامة لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند عملية التقييم:

أ -بالنسبة للسلع التي تقتنيها المؤسسة توجد ثلاث حالات:

- إما بمقابل: التقييم يتم بتكلفة الاقتناء و المتمثلة في ثمن الشراء الذي يتفق عليه الأطراف في تاريخ التعاقد، مضافا إليه حقوق الجمارك و الرسوم الضريبية الأخرى غير المسترجعة و الأعباء الملحقة الممنوحة مباشرة من اجل ضمان الرقابة و جعل السلعة في وضعية الاستعمال.

و المقصود بالأعباء الممنوحة مباشرة هي مصروفات التوزيع و اللف و الحزم الأولية و أعباء التنصيب و حقوق النقل و تكلفة تغطية العملة...الخ.

- إذا كانت مجانا: حينئذ يتم التقييم بالتكلفة العادلة في تاريخ دخول السلع.

و المقصود هنا بالتكلفة العادلة المبلغ الذي بواسطته يمكن استبدال أصل بين طرفين لديهم معلومات جيدة و راضين و يعملون في ظل شروط المنافسة العادية.

- عندما تكون في صيغة التبادل توجد حالتين:

-إذا كانت الأصول متباينة التقييم يتم بالقيمة العادلة.

- أما إذا كانت الأصول متشابهة فالتقييم يتم بالقيمة المحاسبية للأصول المعطاة كتبادل، و المقصود هنا بالقيمة المحاسبية الصافية هي قيمة الأصل المسجل به في الميزانية.

ب – أما إذا كانت السلع المستلمة كمساهمة : فالتقييم يكون حسب طبيعة قيمة المساهمة.

ت – أما السلع المنتجة: فتقيم بتكلفة الإنتاج المتمثلة في تكلفة المواد المستهلكة و الخدمات المستعملة، مضافا إليها التكاليف الأخرى التي التزمت بها الوحدة خلال عمليات الإنتاج من اجل إيصالها إلى الحالة و المكان التي توجد فيها.

هذا التقييم يكون بالقيم خارج الرسم و بعد استبعاد التخفيضات التجارية و العناصر الشبيهة.

ثانيا: القواعد الخاصة للتقييم و التسجيل المحاسبي

تعتبر القواعد الخاصة للتقييم و التسجيل المحاسبي قواعد مكملة للقواعد العامة السابقة و هي:[1]

1 – التثبيتات المادية و المعنوية:

❖ **التثبيت العيني (المادي)** : هو أصل يحوزه الكيان من اجل في الإنتاج او لغرض تقديم الخدمات أو تأجيرها للغير أو استعمالها لأغراض إدارية، و يتوقع أن يستخدم لفترة تتجاوز السنة و من أمثلتها الأراضي، المباني، الآلات...الخ.

[1] سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد** مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 95.

❖ **التثبيت المعنوي**: هو أصل قابل للتحديد غير نقدي، مراقب من طرف الكيان و يستعمله في أنشطته العادية، و منها العملات التجارية، المحلات التجارية المكتسبة و البرامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى و الإعفاءات و مصاريف تنمية حقل منجمي موجهة للاستغلال التجاري. تسجل التثبيتات في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة، و التي تتضمن مجموع تكاليف الحيازة و وضعها في أماكنها و الرسوم المدفوعة و الأعباء المباشرة الأخرى، و لا تدرج المصاريف العامة و المصاريف الإدارية و مصاريف انطلاق النشاط ضمن هذه التكاليف.

أما تكلفة التثبيتات الذي أنتجه الكيان بنفسه فيتكون من تكلفة العتاد و اليد العاملة و أعباء الإنتاج الأخرى. هذا و تضاف تكلفة تفكيك العتاد عند انقضاء مدة منفعته أو تكلفة تحديد الموقع إلى كلفة إنتاج أو حيازة الأصل الثابت المعني إذا كان هذا التفكيك أو التجديد إلزاميا على المؤسسة.

تسجل النفقات اللاحقة المتعلقة بالتثبيتات المادية أو المعنوية المسجلة محاسبيا كأصول ثابتة ضمن الأعباء إذا كانت تحسن من نجاعة الأصل، أما إذا كانت ترفع من القيمة المحاسبية لتلك الأصول فإنها تسجل على شكل تثبيتات و تضاف إلى قيمة الأصل.

1 4 -اهتلاك الأصول الثابتة:

الاهتلاك حسب النظام المحاسبي المالي هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل مادي أو معنوي، و يتم تسجيله ضمن الأعباء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجه الكيان بنفسه، حيث بتم توزيع مبلغ الأصل القابل للاهتلاك على مدة منفعته مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة لهذا الأصل في نهاية مدة منفعته إذا كان بالإمكان تحديدها بصورة صادقة.

إن طريقة اهتلاك أي أصل هي انعكاس لتطور استهلاك المنافع الاقتصادية لهذا الأصل، حيث نجد الاهتلاك الخطي، الاهتلاك المتناقص، طريقة وحدات الإنتاج و الاهتلاك المتزايد.

هذا و يجب إعادة النظر في طريقة الاهتلاك، المدة النفعية و القيمة المتبقية بشكل دوري، و إذا كانت التوقعات تشير إلى اختلاف كبير عن التقديرات السابقة فيجب تعديل مخصصات الاهتلاك للفترة الجارية و الفترات السابقة.

تعالج الأراضي و المباني كل على حدى حتى و لو تم اقتناؤها معا، فالبناءات هي أصول قابلة للاهتلاك، بينما تعد الأراضي على العموم أصول غير قابلة للاهتلاك.

يفترض ألا تتجاوز المدة النفعية لآي تثبيت معنوي 20 عاما، و في حالة حصول الاهتلاك في مدة أصول أو عدم حصوله بتاتا، فان المعلومات الخاصة بذلك نقدم في ملحق الكشوف المالية.

1 2 -حالة عقارات التوظيف:

عقار التوظيف هو ارض أو مبنى أو الاثنين معا تم الحصول عليه بهدف توظيف مالي من طرف الكيان، أي تأجيره مقابل مداخيل و تحقيق فائض قيمة محتمل إذا بيع فيما بعد، فهو غير موجه للاستعمال في إنتاج و تقديم سلع أو خدمات أو أغراض إدارية أو البيع في إطار النشاط العادي، و بعد إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتا عينيا، يمكن تقييمها بعد ذلك إما على أساس تكلفتها مطروحا منه مجموع الاهتلاكات و مجموع خسائر القيم و إما على أساس قيمتها الحقيقية.

يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن تغير القيمة الحقيقية لعقارات التوظيف ضمن النتيجة الصافية للدورة التي حصلت فيها.

1 3 -حالة الأصل البيولوجي:

يتم تقييم الأصل البيولوجي عند تسجيله الولي بقيمته الحقيقية مطروحا منه المصاريف المقدرة في نقطة البيع، و في حالة عدم القدرة على تقدير قيمته العادلة بصورة صادقة، فيتم تقييمه بتكلفته منقوصا منه مجموع الاهتلاكات و خسائر القيمة، و يتم إثبات الربح او الخسارة الناتجة عن تغير القيمة الحقيقة للأصل البيولوجي (منقوصا منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع) ضمن النتيجة الصافية للدورة التي حصلت فيها.[1]

1 4 -المعالجة البديلة المسموح بها في تسجيل و تقييم التثبيتات المادية:

بالإضافة إلى المعالجة المرجعية في تقييم الأصول المادية و التي تقضي بتقييمها بتكلفتها منقوصا منها مجموع الاهتلاكات، ومجموع خسائر القيمة عند تسجيلها الأولي.

يرخص للكيان بطريقة أخرى للتقييم و هي المبلغ المعاد تقييمه، أي القيمة الحقيقية للأصل في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الاهتلاكات و مجموع خسائر القيمة اللاحقة.

[1] المادة 121، الفقرة 19، الجريدة الرسمية، العدد 19، 2009، ص10

و يعتمد إجراء إعادة التقييم على التغيرات في القيمة الحقيقية للأصل موضع إعادة التقييم، فحينما تختلف القيمة الحقيقية للأصل المعاد تقييمه اختلافا جوهريا عن قيمته المحاسبية، فان إجراء إعادة التقييم يصبح امرأ ضروريا.

إذا ارتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقييمه، فان هذه الزيادة تقيد مباشرة في الأموال الخاصة تحت حساب فرق إعادة التقييم (حـ/ 105)، على أن تسجل إعادة التقييم الايجابية كإيرادات إذا كانت تعوض إعادة تقييم أخرى سلبية لنفس الأصل سبق تسجيلها كعبء.

أما إعادة التقييم السلبية (خسارة في القيمة) فإنها تنسب إلى فارق إعادة التقييم لنفس الأصل المسجل ضمن الأموال الخاصة سابقا و يقيد فارق إعادة التقييد السلبي الصافي كعبء من الأعباء.

2 – **الأصول المالية غير الجارية**: تسجل الأصول المالية التي يمتلكها الكيان من غير القيم العقارية الموظفة و الأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية، محل إدراج الحسابات تبعا لمنفعتها و الدواعي التي كانت سائدة عند اقتنائها أو عقد تغيير وجهتها في إحدى الفئات الأربعة التالية:

- سندات المساهمة و الحقوق المرتبطة بها.
- السندات المرتبطة بنشاط المحافظ الاستثمارية.
- السندات المرتبطة بأقساط رأس المال و التوظيفات المحتفظ بها في تاريخ استحقاقها.
- القروض و الحقوق التي أصدرها الكيان و التي ليس نية أو إمكانية لبيعها في الأجل القصير.

تسجل الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة و الرسوم غير المستردة و مصاريف البنك.

تقيم المساهمات في الفروع و المؤسسات المشتركة و الكيانات المشاركة التي لم تتم حيازتها بغرض التنازل عنها في المستقبل القريب و الحقوق المرتبطة بهذه المساهمات بتكلفتها المهتلكة.

تعتبر المساهمات و الحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها ضمن القرض الوحيد، و هو التنازل عنها فتعتبر كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع و بتم تقييمها بالقيمة الحقيقية.

3 – المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ:[1]

تمثل المخزونات أصولا يمتلكها الكيان و تكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري أو أصول قيد الانجاز أو مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات.

و تشمل تكلفة المخزونات جميع التكاليف المقتضات لإيصال المخزونات إلى المكان أو الحالة التي توجد عليها، أما في حالة عدم القدرة على تحديد تكلفة الشراء أو الإنتاج بتطبيق القواعد العامة للتقييم، فيتم تقييمها بتكلفة شراء أو إنتاج أصول مساوية لها، تقدر في اقرب تاريخ لشراء أو إنتاج الأصول المذكورة، وعملا بمبدأ الحيطة و الحذر، تقيم المخزونات بأقل قيمة بين تكلفتها و قيمة انجازها الصافية.

و تقيم المخزونات عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما بطريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO)، و إما بمتوسط كلفة شرائها و إنتاجها المرجحة (CMP).

بالنسبة للمنتوجات الزراعية فتقيم عند تسجيلها الأولى و في نهاية كل دورة بقيمتها الحقيقية مطروحا منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع، و تثبت الخسارة أو الربح الناتج عن تغير القيمة الحقيقية للمنتوج الزراعي ضمن النتيجة الصافية للدورة التي حصلت فيها.

4 – الإعانات المالية:

الإعانات المالية هي عملية تحويل موارد عمومية معدة لتعويض التكاليف التي تحملها أو سيتحملها المستفيد من الإعانة مع امتثاله لبعض الشروط.

تدرج الإعانات كإيرادات في حساب النتائج في سنة مالية أو عدة سنوات إذا كانت موجهة لتدعيم تكلفة مرتبطة بها، و إذا كانت تخص أصول قابلة للاهتلاك تدرج كإيرادات حسب تناسب الاهتلاك.

أما الإعانات التي تتعلق بأصول غير قابلة للاهتلاك بل توزع على المدة التي تكون فيها غير قابلة للبيع.

و إذا لم يكن هناك شرط عدم قابلية البيع، فان الإعانة تسجل في شكل نتيجة على مدى 10 سنوات حسب الطريقة الخطية.

---

[1] صالحي بوعلام، **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر و آفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر3، 2010/2009، ص 87

لا تدرج في الحسابات الإعانات العمومية ضمن حساب النتائج إلا إذا توفر ضمان معقول بان الكيان يمتثل للشروط الملحقة بالإعانات، و أن هذه الإعانات سيتم استلامها.

5 – مؤونات المخاطر و الأعباء:

مؤونات الأعباء هي خصوم يكون مبلغها غير مؤكد، و تدرج في الحسابات عندما يكون لكيان التزام قانوني أو ضمني ناتج عن حادث مضى، أو عندما يكون من المحتمل خروج موارد يكون أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام أو عندما يمكن القيام بتقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا منه.

يكون المبلغ المدرج في الحسابات على سبيل مؤونات الأعباء في نهاية السنة المالية هو أفضل تقدير للنفقات الواجب تحملها حتى سقوط الالتزام المعني.

6 – القروض و الخصوم المالية الأخرى:

يتم تقييم القروض و الخصوم المالية في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها، و بعد الاقتناء تقيم الخصوم المالية بقيمتها الحقيقية باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري.

توزع التكاليف الملحقة المترتبة للحصول على قرض من القروض و علاوات تسديد قرض او إصداره بصورة حسابية على مدى مدة القرض و تضاف إلى تكاليف القرض:

- ✓ الفوائد المترتبة على الكشوف المصرفية و القروض.
- ✓ اهتلاك علاوات الإصدار أو عمليات التسديد المتعلقة بالقروض و كذلك تكاليف تنفيذ القروض.
- ✓ الأعباء المالية التي تقتضيها عمليات الإيجار التمويلي.
- ✓ فوارق الصرف الناتجة عن القروض بالعملات الأجنبية.

7 – تقييم الأعباء و المنتوجات المالية:

تؤخذ الأعباء و المنتوجات المالية في الحسبان تبعا لانقضاء الزمن و تلحق بالنسبة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها.

تدرج في الحسابات العمليات التي تم من اجلها الحصول على تأجيل الدفع او منع هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق بقيمتها الحقيقية بعد طرح الإيراد المالي او التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل.

يدرج في الحسابات الفارق بين القيمة الاسمية للمقابل و القيمة الحقيقية للعملية التي تناسب التكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح كأعباء مالية في حسابات المشتري و كمنتجات (إيرادات) مالية في حسابات البائع.

المطلب الثالث: تقديم و عرض القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي (SCF).

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في نهاية كل دورة محاسبية، و لقد اجبر النظام المحاسبي المالي المؤسسات على إعداد هذه القوائم الختامية في نهاية كل دورة مالية و تشمل: [1]

أولا: الميزانية

تقدم الميزانية موجودات و التزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلان منفصلان عن بعضهما البعض، تضم معطيات السنة المالية الجارية و الأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية، و ينبغي أن تحوي على الأقل العناصر التالية:

1 – الأصول: و تضم الأصول العناصر التالية

1 1 -الأصول غير المتداولة:

- ✓ القيم الثابتة المعنوية: شهرة المحل، قيم معنوية أخرى.
- ✓ القيم الثابتة المادية: تضم الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل، قيم ثابتة جارية.
- ✓ الأصول المالية: و تضم سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات و حقوق مماثلة، قروض و أصول مالية غير متداولة.
- ✓ أصول ضريبية مؤجلة.

1 2 -الأصول المتداولة أو الجارية : المخزونات و الحسابات الجارية، الزبائن و مدينون آخرون، مدينون آخرون، حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها.

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**،ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص ص77-81

2 – **الخصوم**: و تضم العناصر التالية

2 1 –**الأموال الخاصة**: رأس المال المطلوب، رأس المال غير المطلوب، الاحتياطات، فرق إعادة التقدير، الأموال الخاصة (محول من جديد)، نتيجة الدورة.

2 2 –**الخصوم غير المتداولة** : قروض و ديون مالية، التزام ضريبي مؤجل، خصوم اخرى غير متداولة، مؤونات و إيرادات مقدمة و الخصوم المماثلة.

2 3 –**الخصوم المتداولة** : الموردون و الحسابات الملحقة، ضرائب، ديون و دائنون آخرون، حسابات الخزينة (السالبة) و ما يعادلها.

ثانيا: حساب النتائج[1]

عرفه النظام المحاسبي المالي بأنه بيان ملخص للأعباء و المنتوجات (أي النواتج) المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، و لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل او تاريخ السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح او الخسارة، أي أن نتيجة السنة المالية تمثل الفرق بين نواتجها و أعبائها.

كما بين النظام المحاسبي المالي أهم النتائج و الأعباء التي يجب ان تظهر في حساب النتائج، و شكل هذا الحساب الذي يجب إعداده تبعا لطبيعة الأعباء و النواتج غير انه بامكان المؤسسات (و إضافة إلى حساب النتيجة حسب الطبيعة) إعداد هذا الكشف (حساب النتائج) حسب الوظيفة.

و هو يتكون من العناصر التالية:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، بما يسمح بتحديد النتائج الوسيطة.
- نواتج الأنشطة العادية.
- النواتج العادية و الأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة.

[1] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)** ، دار النشر جيلطي، الجزائر، ص 153

- مخصصات الاهتلاكات و انخفاض القيمة المرتبطة بالأصول العينية و غير العينية.
- نتائج الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية للنواتج و الأعباء.
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع
- بالنسبة لشركات الأسهم، النتيجة الصافية للسهم.

ثالثا: جدول سيولة الخزينة.

يتضمن التغيرات التي حدثت في عناصر الميزانية و حسابات النتائج، و يتم عرض هذا الجدول بهدف تمكين المؤسسة من تقييم القدرة على التحكم في تسيير الخزينة و ما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية، و يتضمن ما يلي:

1. **الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال)** : تتضمن الأعباء و النواتج و النشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل و الاستثمار.
2. **الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار)** : تتضمن المبالغ المدفوعة من اجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل و كذلك التحصيلات الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات.
3. **الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل)** : تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض و رأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة، و مكافآت رأس المال المدفوعة و حركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

و يمكن تقديم و عرض جدول سيولة الخزينة اما بالطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة.

رابعا: جدول تغير الأموال الخاصة

يقدم هذا الجدول حالة تحليلية لحركة راس المال خلال الدورة المحاسبية، و يمكن عرض و تقديم أهم العناصر التي يتضمنها هذا الجدول:

- النتيجة الصافية
- حركة رأس المال (زيادة، نقصان، استرجاع)
- مكافآت رأس المال (توزيع الحصص)
- نواتج و أعباء سجلت مباشرة في رأس المال

- تغيرات في الطرائق المحاسبية او تصحيح أخطاء لها اثر مباشر على رأس المال

خامسا: الملاحق

تتضمن الملاحق جداول ملحقة لشرح الأعباء و النواتج الخاصة بالقوائم المالية، كما تحتوي على الطرائق المحاسبية و المعلومات المحاسبية الضرورية لشرح او تكملة للميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم الوحدات و الفروع و الشركة الأم، التحويلات ما بين الفروع و الشركة الأم.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل و المعنون بـ: ماهية النظام المحاسبي المالي (SCF)، و ما تم استعراضه من خلال المطالب من مفاهيم حول النظام المحاسبي المالي على انه أسلوب منظم أو مجموعة من الإجراءات التي يتبعها المحاسب في تسجيل و تبويب و تلخيص عمليات المؤسسة او الكيان، بالإضافة إلى ذلك يعد النظام المحاسبي وسيلة لتحقيق الإجراءات و المراقبة على كافة عناصر الإنفاق (الأعباء) و الإيرادات (النواتج) و عناصر الأصول و الخصوم و هذا ما يظهر من خلال مخرجاته المتمثلة في القوائم أو الكشوف المالية.

الفصل الثاني

تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

مقدمة الفصل:

نظرا لتحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه أو الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، أصبح من الضروري تكييف المنظومة المحاسبية الدولية باعتبار أن النظام المحاسبي هو الإطار الذي يشمل القواعد و الأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب و تسجيل العمليات و إثباتها في الدفاتر و السجلات و استخراج القوائم المالية، و ذلك من خلال تخليها عن المخطط المحاسبي الوطني(PCN) الذي لم يعد يساير أهداف و طموح الاقتصاد الجزائري و بالخصوص المؤسسات الاقتصادية، و تبنيها للنظام المحاسبي المالي (SCF) المستمد من معايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS) و تطبيقه من قبل المؤسسات الجزائرية بداية من 2010/01/01 بهدف تحسين مركزها المالي و تسهيل معاملاتها الداخلية و الخارجية، و كذا تمكينها من اتخاذ القرارات و تسيير المخاطر التي قد تواجهها أثناء أنشطتها.

غير أن ما جاء به هذا النظام من مفاهيم و مبادئ و طرق و بدائل محاسبية جديدة و عديدة و غيرها، وضع المؤسسات الاقتصادية في مواجهة العديد من المشاكل و الصعوبات و التحديات في تطبيقه بسبب ضعف أنظمتها التسييرية،...الخ، كما انه كان له العديد من الآثار و الانعكاسات عليها.

و هذا ما سيتم استعراضه في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: واقع البيئة المؤسساتية الجزائرية.

المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المبحث الأول: واقع البيئة المؤسساتية الجزائرية

لقد قامت الجزائر منذ انتهاجها نظام اقتصاد السوق بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية و التي أخذت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحصة الأكبر منها أملا في تطوير و ترقية ذاتها، و من بين الإصلاحات التي قامت بها هي إصلاح الجانب المحاسبي بتطبيقها للنظام المحاسبي المالي بهدف مواكبة هذه المؤسسات للبيئة الدولية و تسهيل المعاملات الداخلية و الخارجية منها، غير أن تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لهذا النظام خلق لها العديد من الصعوبات و المشاكل و التحديات بسبب ضعف إمكاناتها، و في هذا المبحث سنذكر متطلبات تطبيق هذا النظام و كذا الصعوبات و التحديات التي واجهتها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الأول: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

من أجل تطبيق النظام المحاسبي المالي، يجب على الدولة و المؤسسات بشكل خاص القيام بمجموعة من الإجراءات التي من شانها تأهيل المؤسسات و الاقتصاد الجزائري لتطبيق هذا النظام و ذلك من خلال:

أولا: تحضير مهنة المحاسبة

من اجل تحضير مهنة المحاسبة لعملية تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي يجب القيام بما يلي: [1]

- تكوين و رسكلة الإطارات و المختصين و الأكاديميين و تأهيلهم في النظام المحاسبي المالي و في المعايير الدولية المحاسبية و إعداد التقارير المالية"IAS /IFRS".

حيث انه لابد من التأهيل العلمي و العملي لمحاسب فهو المعني بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي ، لذلك لا بد من تأهيله علميا و عمليا ليكون قادرا على تطبيق هذه المعايير بشكلها الصحيح و لكن نجد الكثير من المحاسبين في الجزائر لا يتوفرون على الكفاءات و المهارات المطلوبة

[1] بوعلام صالحي، **مرجع سابق**، ص 117

و ليس لديهم الدراية الكافية بهذه المعايير، مما يتطلب وقت طويل لتكوينهم و تأهيلهم و ذلك من خلال عقد دورات تدريبية و ورشات عمل المحاسبين و مدققي الحسابات التي يكون موضوعها معايير المحاسبة الدولية و التي يشارك فيها مختصين و مهنيين في المحاسبة و التدقيق.[1]

- الانطلاق في عملية التكوين و التأطير للطلبة و المتربصين حول المعايير الجديدة و حث السلطات العمومية على تنظيم دوري لامتحانات مهنية، و تنظيم أيام دراسية و تظاهرات و مؤتمرات حول المواضيع التي تهم الساحة الاقتصادية مثل النظام المحاسبي المالي.
- الانخراط في برنامج الاتحاد الدولي للمحاسبين، و تشجيع إقامة التعاون بين المهنيين الجزائريين و الدوليين لا سيما الأوروبيين.
- تكثيف الاتصالات مع المدارس الكبرى بهدف تنظيم دورات تكوينية حسب الطلب بالتركيز على التقنيات المحاسبية الجديدة.
- تشجيع التكوين بالموازاة مع النشاط ال مهني في مجال التقنيات المحاسبية الجديدة.
- مد جسر التعاون بين المؤسسة و الجامعة لأنه من شان الجامعيين و المتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي و المساهمة في بناء المؤسسات، و عدم استخدام سياسة الانطواء و الانعزال على المحيط الخارجي و اعتبار المتربصين على أنهم دخلاء على المؤسسة.
- ضمان التواصل مع الخبراء و مدققي الحسابات عبر استدعائهم إلى المدارس و الكليات لتنشيط حصص تعليمية و تحسيسية.
- تحسيس المعنيين بالنظام المحاسبي المالي بضرورة التنسيق على مختلف المستويات و تعميق و توطيد هذا الاتجاه.

[1] شعيب شنوف، **الممكن و غير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الإشكاليات و التحديات**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي، الوادي، 17-18 جانفي 2010، ص 11

- تحسيس و تجويد نوعية الخدمات المقدمة محليا في مجال المحاسبة و المراجعة و بدرجة تجعلها تصمد أمام المنافسة الحرة مع الخدمات المهنية الأجنبية المناظرة التي ستدقق إلينا من الدول المتقدمة.

ثانيا: تكييف مستوى التعليم المحاسبي

من اجل تكييف النظام المحاسبي المالي في بلادنا لا بد من القيام بما يلي:[1]

- إعادة هيكلة و بناء المناهج الدراسية للتكيف مع التقدم و التطور الحاصل في ميدان المحاسبة و ذلك حتى تعكس اثر تلك التغيرات و تحافظ على ملائمتها و حداقتها، و يمكن في هذا الإطار الاستعانة بمناهج جامعات عالمية لها الخبرة الكافية في هذا المجال.

حيث لابد من:[2]

أ –تعديل المقاييس التالية:

- المحاسبة العامة: نجد مشكلة تطبيق بعض المفاهيم مثل القيمة العادلة.
- المحاسبة المعمقة: يجب تكييفها مع معايير النظام المحاسبي المالي.
- المحاسبة الخاصة: يجب تكييفها مع المعايير المحاسبية الدولية.
- التحليل المالي: و ذلك بإدراج تحليل القوائم المالية الجديدة.
- المحاسبة التحليلية: إحداث بعض التغيرات خاصة على مستوى محاسبة المخزونات.

[1] بوعلام صالحي، **مرجع سابق**، ص 118

[2] شعيب شنوف، **الممكن و غير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الإشكاليات و التحديات**، مرجع سابق، ص 11

ب – إنشاء مخابر البحث على مستوى الجامعات:

يجب العمل على إنشاء مخابر بحث على مستوى الجامعات تهتم بالتطورات و تحديث المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية.

- تكوين الأساتذة و تعريفهم و اطلاعهم بشكل كامل و تفصيلي على المعايير الدولية للمحاسبة و لإعداد التقارير المالية و تطبيقاتها، حتى يقوموا بدورهم ينقل بتجربتهم إلى الطلبة.
- إعادة النظر في الكتب المدرسية و تنقيحها بما لا يتلاءم مع التغيرات الحاصلة في ميدان المحاسبة ببلادنا.

ثالثا: تحديث الأطر التشريعية و الجبائية

إن المخطط المحاسبي الوطني تم إعداده ليستجيب لأهداف و متطلبات الاقتصاد المخطط و لا سيما الإدارة الجبائية، و بالتالي فان الأطر الموروثة عن هذا النظام يجب تحديثها و تكييفها، إذ نجد الإطار التشريعي الخاص بالاقتصاد و الجباية مدونا في كل من القانون التجاري، القانون العام للضرائب و الرسوم المماثلة، قوانين المالية و القوانين التنظيمية، حيث يجب دراسة الآثار المترتبة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في مختلف فروع القانون الجزائري فيما يتعلق بالمفاهيم و المعالجات.[1]

[1] عكوش محمد لمين، **اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية** مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص46

رابعا: على مستوى المؤسسات

حيث لا بد مما يلي:[1]

- ضرورة دراسة واقع المؤسسات الجزائرية و تأهيل مختلف الأنظمة التسييرية المرتبطة بهذا النظام.
- الاعتماد على تطوير نظام فعال لانتقال المعلومات، يسمح بانتقالها بسرعة و تخزينها بالكيفية التي تمكن طالبيها من الحصول عليها في الأوقات المناسبة، و التمكن من تحديدها بالطرق التي تتلاءم مع هذا النظام.
- ضرورة تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فكر و ثقافة أنظمة المعلومات و محاولة بناء نظام محاسبي متكامل يساعد المؤسسات على التحكم في مختلف نشاطاتها، و يعمل على أن تكون تنافسية على المستوى الدولي.

خامسا:على مستوى الإعلام[2]

للإعلام الدور الهام في توضيح حقيقية معايير المحاسبة الدولية و نشر التحقيقات و الدراسات، لكي لا يساء فهم المعايير المحاسبية الدولية و المقصود منها و عدم الخلط مع أية معايير أو مفاهيم أخرى، فالمستثمر الحالي أو المحتمل ليس بالضرورة أن يكون على دراية علمية بالمعايير، و لكن على الأقل يجب أن يكون على علم بمفهومها و الغاية منها و آثار تطبيقها في الشركة التي يوظف أمواله فيها .

و لا شك أن هذا الدور شبه غائب في الجزائر، فليس هناك اهتمام إعلامي بهذا الموضوع من كل وسائل الإعلام، باستثناء تناول الموضوع في شكل خبر (تقرير عن ملتقى أو يوم دراسي)، من دون فسح المجال للمختصين لتوضيح أهمية معايير المحاسبة الدولية من خلال تقديم التحاليل و النقاش حول النظام المحاسبي المالي.

[1] أيت مراد و أبحري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر "تحديات و أهداف"**، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل ال معايير المحاسبية الدولية IASIIFRS، الجزائر، يومي 13-15 أكتوبر، 2009، ص 09

[2] نور الدين مزياني، **المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية مقومات و متطلبات التطبيق**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي، الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010، ص 12

المطلب الثاني: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في المؤسسة الاقتصادية

واجهت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية منذ إلزامها بتطبيق النظام المحاسبي المالي في 01 جانفي 2010 و تبنيها له العديد من المشاكل و الصعوبات التي حالت دون التطبيق الجيد لهذا النظام نلخصها فيما يلي:[1]

- ضعف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية.
- غياب الرؤية الإستراتيجية و التخطيط السليم للدخول في النظام المحاسبي المالي نجم عنه مشاكل كبير في التسيير و تعطل قطاع المؤسسات الاقتصادية.
- غياب الرابط بين المحاسبة و الجباية في أنظمتها المالية.
- أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا و غير متنوعة.
- ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام، فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة و الموارد البشرية غير مهيأة و غير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية.
- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة، التطور الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة و هذا مالا يوجد في الجزائر . و كذا ضعف المنافسة في هذه السوق لقلة المؤسسات المسعرة فيها بسبب تعثر مسار الخوصصة[2].
- تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية، فتحديد هذه القيمة بتم في ظل المنافسة العادية و حيازة البائع و المشتري على المعلومات الكافية، و هذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل: سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمتها السوقية.

---

[1] سفيان نقماري و رحمة بلهادف، **واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي "العوائق و الرهانات"**، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS، يومي 13-14 جانفي 2013

[2] برزوق أمينة، **إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 142

- غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية، فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة و المتداولة في الوقت الذي تسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية فضلا عن قلتها.
- تتطلب المعايير المحاسبية الدولية مستوى عالي من الإفصاح و الشفافية في نشر المعلومات بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ قرار استثماري يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، بينما غالبية المؤسسات الجزائرية عملت طويلا في إطار يتميز بسرية و محدودية المعلومات.
- صعوبة تغيير العادات المحاسبية المرتبطة بالمخطط المحاسبي الوطني (PCN) فمدة تطبيقه قد قاربت الأربع عقود.
- قدم نظام المعلومات في المؤسسات الجزائرية، فهو لا يصلح مع المعطيات الجديدة.
- عدم التوافق بين قواعد النظام المالي و النظام الجبائي القائم، خاصة و أن الموارد الجبائية هي ثاني مورد ترتيبا بعد المحروقات، فان التصريحات الجبائية لا يمكن إعدادها إلا بعد معالجة الجداول المالية المحضرة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) اعتبارا إلى القيود الجبائية.
- عدم استعداد المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام لضيق الفترة بين صدور القانون و إجبارية تطبيقه، و مع قلة المؤطرين لم تستطع كل المؤسسات لحد الساعة تكوين كل محاسبيها.
- عدم قدرة المؤسسات على دفع تكاليف التكوين في الخارج.
- عدم كفاية النصوص القانونية الصادرة لتوضيح النظام، فقد صدر القانون 11/07 فيما يقارب 100 صفحة، فيما صدرت مرجعيته الأساسية و المتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية فيما يعادل 2300 صفحة.
- طول مدة انجاز القانون صاحبها تحديث في المعايير إلغاء لبعض و إضافة للبعض الآخر.
- عدم إدراك جل المحاسبين للرياضيات المالية و التي يعتمد عليها لتحيين القيم المستقبلية.
- صعوبة استخراج معدل الفائدة الضمني في عقود الإيجار التمويلي.
- انعدام المراجع حيث أن صعوبة فهم القانون تحتم وجود مرجعية لتفسيره.

كذلك نجد من صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي ما يلي:[1]

- استخدام بدائل محاسبية عديدة مقبولة قبولا عاما و تم إقرارها بموجب معايير المحاسبة الدولية و تبناها النظام المحاسبي المالي: تزخر المحاسبة ببدائل متعددة للمعالجة المحاسبية يؤدي تطبيقها الوصول إلى نتائج مختلفة لأنها لا تتعلق بعرض المعلومات فحسب، بل بمعالجة البيانات للوصول إلى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، و بذلك يكون متخذ القرار أمام معلومات تقود إلى اختلاف نتيجة الأعمال و إلى تحقيق صراع في القرارات المتخذة و من الأمثلة على هذه البدائل:

أ –تقدير مخزون آخر المدة: بواسطة طريقتي الوارد أولا الصادر أولا (FIFO) و التكلفة الوسيطية المرجحة، و كلاهما مقبولة قبولا عاما.

ب –تعدد أسس قياس بنود القوائم المالية و التي هي كذلك كلها تحظى بالقبول العام و هي: التكلفة التاريخية،القيمة العادلة، القيمة القابلة للتحقق.

- استخدام الحكم الشخصي: لا بد في كثير من الأحيان من تفعيل الحكم الشخصي فقد يتم استخدامه بصورة مباشرة مثل تحديد الأهمية النسبية لقيمة المصروفات بتفريق الإيرادية منها عن الرأسمالية، و قد يتم استخدامه متخفيا وراء تعدد البدائل ليتم اختيار البديل المناسب، و كذلك عند عملية إعادة التقييم لبعض الأصول.

إضافة إلى:[2]

- ضعف تكنولوجيات المعلومات و الاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية و باعتبار أن نظام المحاسبة المالية نظام متطور يعتمد على عناصر التكنولوجيا خاصة تكنولوجيا المعلوماتية و الاتصال.
- نقص البحوث و الدراسات الاقتصادية حول نظام المحاسبة المالية.

[1] عمراني أمين، ، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2014 ص ص168-171

[2] كتوش عاشور، **مرجع سابق**، ص 308

كما نجد كذلك:[1]

- اعتماد هذا النظام في المراكز التدريبية لحد الآن ما زال ضعيفا مما يخلق العديد من المشاكل في تطبيقه.
- النظام المحاسبي المالي هو نظام يهدف إلى تحقيق المصداقية و الشفافية في نختلف الكشوف و القوائم المالية، و هو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح عليه بحوكمة الشركات، و هذا ما صعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية و المؤسساتية الجزائرية بسبب عدة اعتبارات و سلوكات متراكمة.
- صعوبات متعلقة بإعادة النظر في طريقة تسيير الاستثمار حيث أن التسجيل الأولي للاستثمار و إعادة النظر في قيمة الاهتلاك من فترة إلى أخرى سوف يصعب من عملية المتابعة الفعالة لعناصر الاستثمار، أو على الأقل يتطلب إمكانية مادية و بشرية ضرورية لهذا الغرض.

[1] تجاي محمد العيد، **عادل رضوان، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الضفيرة و المتوسطة بالجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، ص 09

المطلب الثالث: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الصادر في القانون 11/07 بتاريخ 2007/11/25 يعتبر خطوة مهمة لتوفيق الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات معايير المحاسبة الدولية و النهوض بالمؤسسات الاقتصادية، غير أن هذه الخطوة غير كافية و قد لا تكون لها آثار ايجابية كبيرة و ذلك لعدة أسباب تعتبر بمثابة صعوبات تتعلق بطبيعة الاقتصاد الوطني تمثل تحديات أمام المؤسسات الاقتصادية في الجزائر نذكر منها:[1]

1 -على مستوى التشريعات و القوانين:

هناك بعض القوانين و التشريعات لا تتماشى مع النظام المحاسبي المالي و تتعرض معها هي مضمون نصوصها تتمثل في:

1 1 -القانون و النصوص المنظمة للعمل المحاسبي:

ينبغي أن ينص القانون المحدد للإطار النظري للمحاسبة في أي بلد يريد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على أن هذا الإطار النظري يتوافق مع ما هو مقرر حسب هذه المعايير، و من ثم يصبح تطبيق معايير المحاسبة الدولية ممكنا من الناحية العملية لوجود مرجعية نظرية عامة، لكن بالنسبة للجزائر فان القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي لا ينص صراحة على تبني معايير المحاسبة الدولية و إنما تم اعتماد هذه المعايير ضمنيا فقط.

1 2 -القانون التجاري:

ينبغي أن ينسجم القانون التجاري مع معايير المحاسبة الدولية و لا يتعارض معها، لذا يجب أن يتوافق القانون التجاري الجزائري مع النظام المحاسبي المالي المستمد أساسا من المعايير الدولية للمحاسبة، لكن نجد القانون التجاري الجزائري ما زال يعتبر أن أي مؤسسة فقدت ثلاثة أرباع (3/4) من رأسمالها أنها في حالة إفلاس و يجب تصفيتها، في حين معايير المحاسبة الدولية تعتبر أن رأس المال مجرد قيمة هامشية ناتج عن الفرق بين قيمة الأصول و الخصوم و هذا

[1] نور الدين مزياني، **مرجع سابق**، ص 12

الفرق يتغير من وقت لآخر، فألاهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد، و بإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي و لو استهلكت رأسمالها الاجتماعي.

1 3 التشريعات الضريبية:

إلى حد الآن لا يوجد توافق بين التشريعات الضريبية في الجزائر مع النظام المحاسبي المالي نظرا لتحفظ المديرية العامة للضرائب لتقييم الأصول بالقيمة العادلة لكونها (حسب رأيهم) تحدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير، و عليه فان مصالح لا تعترف بطريقة حساب الإهتلاك بغير الطريقة المقررة لديها (حساب ا لإهتلاك انطلاقا من القيمة الأصلية التاريخية و معدلات مقننة).

و في هذا السياق يمكن ذكر بعض العناصر التي تمثل عائق في التقريب بين النظام المحاسبي المالي و النظام الجبائي و هذا كما يلي:

- تغيير الطرق و التقديرات المحاسبية و تصحيح الاخطاء:

ينص النظام المحاسبي المالي على وجوب إظهار الأثر على نتائج الدورات السابقة عند تغيير الطرق أو تصحيح الأخطاء في الأموال الخاصة بدون تسجيله ضمن النتائج، و هذه الطريقة غير مقبولة من طرف إدارة الضرائب و التي تلزم وجوب إدخالها في حساب النتيجة.

- مؤونات أعمال الصيانة الكبرى:

من الناحية الجبائية يسمح بتكوين هذا النوع من المؤونات، أما من الناحية المحاسبية فلا يسمح بذلك (لأنها لا تتوافق مع معايير الأصل)، و يجب أن تعالج محاسبيا كعنصر مستقل.

- عقود إيجار التمويل:

من الناحية الضريبية يتم تسجيل الملك المؤجر الموافق لعقد إيجار تمويل، ضمن الأعباء عند المستأجر و ضمن الإيرادات عند المؤجر و ذلك كما لو كان الأمر عن عقد ايجار بسيط.

أما حسب النظام المحاسبي المالي فان المستأجر يسجل الملك المؤجر ضمن الأصول بقيمته العادلة أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه القيمة الأخيرة اقل ثمنا، و يقابل ذلك جعل إيجار التمويل كدين على المؤسسة و يسجل ضمن الخصوم.

❖ المنافع الممنوحة للمستخدمين:

نتص قواعد النظام المحاسبي المالي على أن منافع الموظفين التي تمنحها المؤسسة لهم أثناء الخدمة، و كذلك منافع العاملين بعد التقاعد تندرج ضمن الحسابات كأعباء عندما ينجز الموظفين العمل المقرر في مقابل تلك المنافع أو عندما تكون الشروط التعاقدية للمؤسسة حيال مستخدميها متوفرة.[1]

أما القواعد الجبائية فهي على العموم لا تسمح بتشكيل مؤونات لالتزامات التقاعد و منافع بعد الانتهاء من الخدمة.

❖ تحويل الحقوق و الديون بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية:[2]

إن النظام المحاسبي المالي ينص على تحصيل عملية تحويل الحقوق و الديون بالعملة الأجنبية في نهاية كل دورة في جانبين:

* أعباء: إذا كانت هناك خسارة.

* نواتج: إذا كان هناك ربح.

على عكس النظام الجبائي الذي يسمح للمؤسسات بتسجيل خسارة تحويل الحقوق و الديون بالعملة الأجنبية فقط في نهاية كل دورة محاسبية و هذا ما يمثل امتياز بالنسبة لهذه المؤسسات.

[1] **الفقرة 136-1 من القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي**، ص 91

[2] بوعلام طالحي، **مرجع سابق**، ص 112

❖ تقييم بعض الأصول و الخصوم بالقيمة العادلة:

إن خيار تقييم بعض الأصول و الخصوم على أساس القيمة العادلة لا يتماشى مع النظام الجبائي الذي يقوم على أساس التكلفة التاريخية.

1 4 -القانون المنظم لسوق الأوراق المالية:

ينبغي أن ينص القانون المنظم لسوق الأوراق المالية على وجوب التزام الشركات الخاضعة لهيئة مراقبة سوق الأوراق المالية بمعايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية المنشورة، و هذا ما حصل في أوروبا و العديد من الدول العربية (سوريا، الأردن، الكويت...) لكن في الجزائر تخضع كل المؤسسات للقانون المحاسبي و النصوص المنظمة للعمل المحاسبي، و من ثم فلا ينص القانون المنظم لسوق الأوراق المالية الحالي على تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ظل ضعف نشاط بورصة الجزائر.

2 -على مستوى المؤسسات الاقتصادية:

سيتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات و بالتالي يجب تعديل أنظمتها الداخلية و نظامها المالي و المحاسبي، بما يتوافق مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و الكثير من المؤسسات الجزائرية تتم المعالجة المحاسبية فيها باستخدام البرامج الحاسوبية، لذلك يصبح إلزاما عليها تطوير البرامج المحاسبية الحاسوبية المعتمدة فيها، و اعتماد خطة لتدريب و تكوين المحاسبين لديها لتستجيب لمتطلبات التطبيق السليم و الكفء لمعايير المحاسبة الدولية الذي يعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة المحاسب في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة و التوقيت المناسب و تقدير بعض القيم المحاسبية.

و ما نلمسه حاليا هو ضعف درجة اهتمام أكثر المؤسسات الجزائرية بمعايير المحاسبة الدولية، و هذا لا يفسر بغياب الوعي المحاسبي لدى المسيرين و سيادة النظرة الضيقة للمحاسبة التي لا تعترف بان هذه الأخيرة "نشاط خدمي له

دور في خلق قيمة مضافة لمستعمل المعلومات بواسطة تحليل و تفسير المعلومات و إسداء النصح حول طرق العمل المناسبة".

كما يلاحظ ضعف أو نقص نظام المحاسبة التحليلية و التقديرية و مختلف نظم المعلومات الأخرى لدى الكثير من المؤسسات الجزائرية، و لا يخفى علينا أهمية ذلك في التطبيق الفعال لمعايير المحاسبة الدولية.

بالإضافة إلى ما سبق نجد كذلك صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية، و هذا نتيجة غياب أسواق المنافسة التامة للأصول الثابتة في الجزائر، حيث نجد سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمتها السوقية.

نجد كذلك:[1]

3 -غياب المنافسة الفعلية و تنامي نشاط السوق الموازية:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات التي تعرف انتشارا و رواجا للنشاط الموازي مقارنة مع المنافسة الفعلية، و هو الأمر الذي يؤدي إلى وجود الكثير من العقبات في طريق تطبيق نظام محاسبي يقوم على ضرورة توفر معطيات شفافة، لا سيما ما تعلق منها بضرورة توفر معلومات لدى أطراف أي عملية تجارية و ذلك في ظل سوق نشط .

4 -غياب أسواق متخصصة تستعمل أسواقها كمرجعية للتقييم:

تعرف الجزائر غياب شبه تام للأسواق المتخصصة و التي تعتمد أسعارها كمرجعية لإعادة التقييم لا سيما في مجال الأصول غير الجارية، و حتى و إن كانت موجودة فهي تتميز باحتكار تام كسوق العقار مثلا و لا يمكن بأي حال من الأحوال الوصول إلى تحديد القيمة العادلة في ظروف كهذه.

[1] تيقاوي العربي،**النظام المحاسبي المالي بين متطلبات التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية و تحديات التطبيق في البيئة الجزائرية** ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية و المراجعة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13-14
ديسمبر 2011

5 -غياب نظام معلوماتي لاقتصاد وطني:

ففي ظل تبني نظام محاسبي مالي يقتضي الاعتماد على محاسبة خلاقة تتأسس على القدرة على الحكم و التقييم و معرفة ما تستهدفه المؤسسة من سياسات مستقبلية تقوم على متابعة حركية الأسواق و و وقائع تطور البيئات التكنولوجية، القانونية، المالية و ترجمتها في المعالجات المحاسبية و طرق البيانات، لا سيما تلك المتعلقة بالتقييم، إلا ان الواقع العملي للاقتصاد الوطني يبين وجود تضارب في المعلومة المنشورة و عدم تمتعها بالمصداقية و الشفافية، ناهيك عن عدم توفرها في أحيان كثيرة.[1]

6 -غياب السوق المالية أو البورصة:

إن التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل أمر تقييم الأسهم و السندات وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، و هو أمر لا يمكن تحقيقه في ظل بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد و عميق على السوق المالي و تنشيط البورصة.

لقد قامت الجزائر منذ انتهاجها نظام اقتصاد السوق بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية كل هذه الإصلاحات كانت مركزة على جانب واحد فقط يهدف إلى إنقاذ الجهاز الإنتاجي لتحقيق التنمية المنشودة، و لم يتم التركيز على جانب أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية و التي لها الدور الكبير في تحقيق قفزة نوعية لهذه المؤسسات و لكن منذ بداية القرن الواحد و العشرين و مع ضغط المتغيرات الدولية على الاقتصاد الجزائري و ضعف أنظمة التسيير في المؤسسة، فكرت الجزائر في تبني نظام محاسبي مالي يتوافق مع المتغيرات المالية و المحاسبية الدولية.

[1] مزياني نور الدين، **مرجع سابق**، ص22

المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

لقد انعكس تطبيق النظام المحاسبي المالي و خاصة من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على العديد من الجوانب التقنية و البشرية و المالية و هذا بهدف ترقيتها، فقد مس هذا التأثير أنظمة المعلومات المحاسبية ، الاتصال المالي، وظائف المؤسسة منها وظيفة الموارد البشرية و كذا القوائم المالية من حيث الشكل و المضمون، و هذا ما ركزنا عليه في هذا المبحث و سنقوم باستعراضه.

المطلب الأول: تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على أنظمة المعلومات المحاسبية و الاتصال المالي

إن تطوير المؤسسات الاقتصادية لأنظمة معلوماتها المحاسبية يساعدها في تسهيل معالجة البيانات المحاسبية ، و من ثم سرعة الحصول على المعلومات، و كذا سرعة إيصالها إلى مستخدميها و المستفيدين منها، و هذا ما هدف إليه النظام المحاسبي المالي[1].

أولا: تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على أنظمة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

إن تغير التطبيقات المحاسبية يقود المؤسسات للتفكير في تغير أنظمتها المحاسبية للتمكن من امتلاك أنظمة معلومات بإمكانها من جهة تسيير مجموعة من المعطيات بطريقة منسقة ، ومن جهة أخرى تجميع معلومات جديدة مطلوبة عن المرجع المحاسبي الدولي.

1 -نطاق التأثير: نظريا فان التغيير سيمس كل الأنظمة في المؤسسة، أما عمليا فان نطاق هذا التغير يختلف من مؤسسة إلى أخرى تبعا لاختلاف أنشطتها و هيكلها و تنظيمها، و تبعا لخياراتها المحاسبية و محيطها المعلوماتي.

[1] بوعلام صالحي، **مرجع سابق**، ص ص 119 -120

فعلى مستوى المجمع نجد أن من بين المقاييس المهمة هو مقياس تجانس أو عدم تجانس حلول الإعلام الآلي المعروضة، فالبنية المشتركة لجميع الهياكل سيكون عامل اقتصاد مهم لانها تنقص من عدد الحالات الواجب معالجتها، و بالمقابل لذلك فان وجود بيئات غير متجانسة سينتج عنها في اغلب الأحيان تكاليف إضافية، أما على مستوى الوحدات فان التحليل يجب أن ينص على بنية أنظمة المعلومات و إمكانية تطويرها.

2 خلال عملية التطبيق على مستوى كل نظام:

إن أهم أنظمة المعلومات في المؤسسة الواجب فحصها و دراستها بمناسبة تطبيق النظام المحاسبي المالي نجد النظام المحاسبي، نظام التجميع و نظام إدارة المستخدمين.

2-1- نظام التجميع: تطرق إلى نظام التجميع كل من المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية" و المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر "التقارير حول القطاعات"، اما فيما يخص قواعد و طرق التجميع فقد تعرضت إليها المعايير 28 و 31، فنطاق التجميع يشمل كل المؤسسات التي تمارس عليها المؤسسة القابضة سيطرة حصرية حتى و لو لم يكن لها مساهمة في رأسمال هذه المؤسسات، أما على مستوى المراقبة المشتركة فان المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تسمح بطريقتين للتجميع هما طريقة التجميع النسبي و طرقة إجراء المعادلة.

2-2- النظام المحاسبي: من الناحية النظرية فان كل المعايير لها تأثير على المعلومة المالية، أما عمليا فعدد محدود فقط من المعايير لها تأثير على النظام المحاسبي، و خصوصا ما تعلق منها بالعمليات الجارية مثل المعايير 16-36-38 و التي لها تأثير معتبر على النظام المحاسبي، و يعود ذلك بصفة أساسية إلى النظرة الاقتصادية التي تعتمدها هذه المعايير و ليست النظرة القانونية.

ثانيا: تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على الاتصال المالي

إن المعلومات المنشورة وفق المعايير المحاسبية الدولية تؤدي إلى تغير طبيعة العلاقة بين المؤسسة و مستعملي قوائمها المالية، بالتركيز أساسا على المعلومة الموجهة للمستثمرين، بحيث يجب أن تشتمل المعلومات حسب هذه المعايير على معطيات و عناصر متعددة و مفصلة و ذات نوعية، و مثال ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم 14 الذي يتطلب تجزئة رقم الأعمال و النتيجة على قطاعات النشاط و المناطق الجغرافية بما يسمح من جهة للمحللين الماليين من إعطاء آراء أكثر وضوحا حول المؤسسات، و من جهة أخرى للمستثمرين و خاصة المساهمين من اجل فهم أحسن لواقع المؤسسة.

و تختلف المعلومة المحاسبية المالية بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني من حيث توجهها نحو عدة مستعملين و على رأسهم المستثمرون، على عكس ما كان عليه الحال وفق المخطط المحاسبي الوطني الذي تأتي حسبه إدارة الضرائب و الدولة بهيئاتها المختلفة على رأس مستعملي المعلومة المحاسبية و المالية، لذلك يجب على المؤسسات إعادة النظر في عملية إيصال المعلومات المحاسبية و المالية.

ثالثا: اثر إضافات النظام المحاسبي المالي على تقييم الأداء المالي للمؤسسة[1]

إن تبني معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي في الجزائر أدى إلى حدوث تغيرات على شكل و طريقة عرض القوائم المالية، هذه التغيرات سمحت بتسهيل عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات، فعرض القوائم المالية بعمودين للسنة الحالية و السنة السابقة سهل من عملية مراقبة تطور أداء المؤسسة، كما أن طريقة عرض الأصول و الخصوم في الميزانية سمح بتوضيح تفاصيل جديدة لم تكن معروفة في الميزانية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني، فلم يعد هنالك من ضرورة للقيام بإجراءات الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، إضافة إلى أن اعتماد طرق جديدة للتقييم كالقيمة العادلة ساهم في إمكانية إجراء مقارنات بين المؤسسات التي تعتمد القيمة هذه، فضلا عن وجود قوائم مالية جديدة لم تكن معروفة وقت المخطط المحاسبي الوطني لا سيما جدول تدفقات الخزينة.

و عموما يمكن تلخيص أهم الأسباب التي يمكن من خلالها الحكم على قدرة النظام المحاسبي المالي على تسهيل عملية تقييم الأداء المالي فيما يلي:

[1] عبد الرزاق عريف، مفيدة يحياوي، **اثر المعايير الدولية IAS/IFRS على التحليل المالي**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في معايير المحاسبة الدولية "تجارب، تطبيقات، اهداف"، المركز الجامعي، الوادي، 17-18 جانفي 2010، ص 05

- ستكون صورة أدق و أوضح عن الاستدانة التي تعتمد عليها المؤسسة.
- هناك تحسنا في كيفية تقييم الأصول، ففي إطار المعيار IAS 36 فان تحديد قيمة الأصول تتم على الأقل مرة سنويا، مما يقلل من خطر التقييم الزائد للأصول.
- يمكن للمؤسسة إعادة تقييم الأموال المنقولة سنويا بقيمتها السوقية.
- بالنسبة لجدول حساب النتائج لن يصبح التحليل بواسطة الحسابات الوسيطية ممكنا لان الأعباء تكون غالب الأحيان مجمعة حسب الوظائف.
- كما أن هناك انتقالا إلزاميا إلى جدول تدفقات الخزينة، فالنتائج و الأعباء التي تكون بدون مقابل نقدي يتم حذفها أثناء حساب الهامش الخام للتمويل الذاتي مما يسهل تقييم السيولة.
- و بالتالي يتم الانتقال من تحليل مفصل للهوامش إلى تحليل شامل لتدقيق الخزينة الناتج عن النشاط.
- إذا تم تقييم الأصول و الالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن المركز الاقتصادي لأن أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.
- تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشات المتشابهة و التي تستعمل القيمة العادلة.

و يمكن توضيح أهم الإضافات في القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي التي ساهمت في تيسير عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(01): أثر إضافات النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي

القوائم المالية حسب ال SCF	الإضافات في مجال تقييم الأداء المالي
الميزانية	- أصبح بالإمكان الاعتماد على الميزانية مباشرة دون الحاجة إلى القيام بإجراءات الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية. - تسجيل عناصر الأصول بالقيم الحقيقية بدلا من القيم المحاسبية المعمول بها سابقا و هو ما يتوافق مع عملية التحليل المالي.

	- تصنيف الأصول و الخصوم إلى عناصر متداولة و غير متداولة، و هو نفس التصنيف المعمول به في التحليل المالي.
حساب النتائج	- تم الاستغناء عن أسلوب التحليل باستعمال الأرصدة الوسيطية للتسيير. - إظهار عدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية، نتيجة العمليات الاستثنائية، النتيجة الصافية للدورة) هذه المستويات كان سابقا يتم حسابها عن طريق الأرصدة الوسيطية للتسيير. - يساعد حساب النتائج حسب الـ SCF في تقييم الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية.
جدول تغيرات الأموال الخاصة	- يسمح بحساب التغير في رأس المال العامل. - يركز على نسبة هيكل التمويل و توزيعات الأرباح و حقوق المساهمين.
جدول تدفقات الخزينة	- يعتبر جدول تدفقات الخزينة إضافة جديدة للقوائم المالية و لطرق تقييم الأداء المالي. - يسمح بتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية أو ما يعادلها، و كذلك توقيت الحصول عليها. - تقييم ربحية المؤسسة على اعتبار أن المعلومات التي يعكسها جدول التدفقات النقدية أكثر دقة من المعلومات التي يعكسها حساب النتائج. - تقييم المرونة المالية و درجة السيولة.

	- يعتبر هذا الجدول كأداة للتنبؤ بالفشل المالي.

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على بعض وظائف المؤسسات الاقتصادية

مس أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية العديد من الوظائف نذكر من أهمها ما يلي:[1]

أولا: إدارة الموارد البشرية

تعتبر هذه الإدارة من الإدارات المعنية بشكل مباشر بتطبيق النظام المحاسبي المالي من حيث طبيعة المعلومات المحاسبية التي قامت بإنتاجها بالدرجة الأولى، و من حيث تكوين الأفراد المتأثرين بهذا التطبيق بالدرجة الثانية.

تكون إدارة الموارد البشرية مسؤولة عن تجميع البيانات الخاصة بالأفراد العاملين المؤسسة و توصيلها إلى الإدارة المسؤولة عن إنتاج القوائم المالية و على العموم توجد ثلاث معايير تؤثر على كمية و نوعية المعلومات الخاصة بالموارد البشرية هي المعلومات القطاعية (IAS14)، منافع العاملين (IAS19)، المدفوعات للعاملين على أساس السهم (IFRS2).

ثانيا: تحليل القوائم المالية

تعتمد المهام التي يقوم بها المحلل المالي بشكل عام على المعايير المحاسبية المستخدمة من طرف المحاسب في إعداد القوائم المالية، و من ثم مقدار المعالجات اللاحقة " Les retraitements " و الضرورية من اجل جعل المعلومات

[1] عمراني أمين، **مرجع سابق**، ص ص 112-113

قابلة للاستخدام و في حساب المؤشرات و النسب الكفيلة بتحقيق الهدف من تحليل القوائم المالية، و يقوم النظام المحاسبي المالي على مفاهيم و أسس تؤثر بشكل مباشر على شكل و محتوى القوائم المالية و من ثم على تحليلها و على هذا الأساس فان تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى تسهيل العمل التحضيري للمحلل المالي، و الذي يقوم به من اجل الحصول على المعلومات اللازمة لتحليل القوائم المالية، حيث أصبحت هذه المعلومات بفضل تطبيق النظام المحاسبي المالي متوفرة مباشرة في الميزانية، لان هذه الأخيرة أصبحت تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين.

حيث أن إعداد و عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ستكون له أثار ايجابية على عملية التحليل المالي نذكرها فيما يلي:[1]

1 -الميزانية:

هناك تقارب ما بين الميزانية المالية و الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، و هذا ما يسهل من مهمة المحلل المالي في الحصول على الميزانية المالية، نظرا لتوفر معظم مبادئ إعداد الميزانية المالية في الميزانية المعدة وفق الـ SCF ، مثل مبدأ السيولة-استحقاق في ترتيب عناصر الأصول و الخصوم، مبدأ السنوية في الفصل بين الأصول و الخصوم الجارية و غير الجارية، مبدأ الحذر في التقييم، كما أن النظام المحاسبي المالي يأخذ بعين الاعتبار مبدأ القيمة الحقيقية في تقييم عناصر أصول الميزانية، بالإضافة إلى ذلك توفر الميزانية المعدة وفق هذا النظام المعطيات المتعلقة بالدورة السابقة ، و هذا ما يمكن من إجراء المقارنة بين الدورات المالية بالاعتماد على الميزانيات بدل الاعتماد على الملاحق.

كما يلزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات على إدراج الأصول المتحصل عليها عن طريق التمويل الايجاري كالتزامات ضمن الخصوم، و هذا ما يظهر للمحلل المالي المديونية الحقيقية للمؤسسة و مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بها، و قياس الطاقة الافتراضية الحقيقية للمؤسسة.

[1] فضيل لحسن، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011/2010، ص ص103-104

2 –حساب النتائج:

يبرز جدول حساب النتائج حسب الطبيعة كيفية تشكل النتيجة حسب الدورات الرئيسية لنشاط المؤسسة و هي: دورة الاستغلال الاستثمار التمويل و الدورة الاستثنائية، و يضيف أرصدة ذات أهمية مثل الفائض الإجمالي للاستغلال EBE و الذي يبرز نتيجة الاستغلال قبل اثر سياسة إهتلاك الاستثمارات و رصيد النتيجة المالية التي تبرز السياسة التمويلية في المؤسسة، كما يوفر جدول حساب النتائج معطيات الدورة السابقة ما يسمح بإجراء المقارنة بين الدورات.

3 –جدول تغيرات الأموال الخاصة:

رغم أن جدول التغيرات في الأموال الخاصة لا يتم تحليله بطريقة مباشرة، إلا أن قراءته المالية مهمة جدا بالنسبة للمحلل المالي، حيث تمكنه من معرفة طبيعة العمليات التي أثرت في الأموال الخاصة سواء بالزيادة أو النقصان.

4 –جدول تدفقات الخزينة:

يكتسي جدول تغيرات الخزينة أهمية بالغة في التحليل المالي تتجلى في انه يسمح بقياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعا للدورات الرئيسية لنشاطها و يظهر مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين و المساهمين.

كما يسمح بإبراز الهوة بين النتيجة و الخزينة، و قياس اثر التدفقات الاستثمارية و التمويلية على الربحية، و إبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة، بالإضافة الى ذلك يساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات كونه يستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة، و يعطي مؤشر لمبالغ و توقيت و درجة التاكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

5 –الملاحق:

هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق و هما الطابع الملائم للإعلام و الأهمية النسبية، و عليه فان الملحق لا يشتمل إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي يصدره مستخدموا القوائم المالية بما فيهم المحللون الماليون على ممتلكات المؤسسة و وضعيته ا المالية.

ثالثا: مراقبة التسيير

يمكن تلخيص المهام الإضافية التي يؤديها مراقب التسيير بفضل تطبيق المؤسسة للنظام المحاسبي المالي في النقاط التالية:

- التدخل أكثر في تقديم المعلومات من اجل إعداد القوائم المالية.
- المشاركة في تحديد الإيرادات، التكاليف، الأصول، الالتزامات الخاصة بقطاعات النشاط و القطاعات الجغرافية.
- المشاركة في تحديد و متابعة الوحدات المولدة للنقدية.
- المشاركة في سيرورة إجراء التنبؤات الخاصة بالتدفقات النقدية، و إجراء اختبارات انخفاض قيمة الاستثمارات و متابعة مؤشرات انخفاض القيمة المتعلقة بالأصول و الالتزامات.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا و دراستنا لهذا الفصل و ما جاء في مباحثه و مطالبه، توصلنا إلى أن النظام المحاسبي المالي جاء نتيجة لتحول اقتصادي، أي بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق بهدف إزالة الحواجز من اجل السماح للاقتصاد الجزائري بالانفتاح على الاقتصاد العالمي، و هو ما اضطرها إلى العمل على توحيد ممارساتها المحاسبية مع الممارسات الدولية باعتبارها أهم عامل في النشاط الاقتصادي، حيث تجسد هذا المسعى في تبنيها للنظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية.

غير أنه بسبب ضعف و عدم كفاءة الاقتصاد الجزائري واجهت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العديد من المشاكل و الصعوبات و التحديات على صعيد محيطها الداخلي و الخارجي، و هو ما أجبرها على تغيير العديد من تفاصيلها للوصول إلى ما يتوافق و متطلبات تطبيق هذا النظام و تحقيق أهدافه.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

مقدمة الفصل:

بعد دراسة النظام المحاسبي المالي في الفصل الأول، و تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية في الفصل الثاني في الجانب النظري، كان لا بد من إسقاط هذه الدراسة النظرية على الواقع التطبيقي من خلال هذا الفصل و الذي اضطررنا فيه النزول إلى الميدان لجمع المعطيات الازمة للدراسة و الإلمام أكثر بالموضوع.

و لهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: مراحل إعداد الاستبيان

المبحث الثالث: معالجة و تحليل الاستبيان

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

يتطلب القيام بأي دراسة إتباع مجموعة من الإجراءات و العديد من الأساليب

المطلب الأول: منهج الدراسة الميدانية و حدودها

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من منهج الدراسة و حدودها:

أولا: منهج الدراسة الميدانية

إن اختيار منهج دراسة معين يخضع لطبيعة الموضوع المدروس وكذلك الغاية منه و يعرف المنهج على أنه " الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته لاكتشاف الحقيقة و للإجابة على الأسئلة و الاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث "[1].

و بالتالي اعتمدنا في موضوع بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف على أنه : "مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة اعتمادا على جمع الحقائق و البيانات و تصنيفها و معالجتها و تحليلها تحليلا كافيا و دقيقا لاستخلاص دلالتها و الوصول إلى نتائج و تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة "[2].

ثانيا: حدود الدراسة الميدانية

لقد تم إعداد هذه الدراسة ضمن حدود مكانية و زمانية و بشرية و أخرى موضوعية.

- الحدود المكانية: تلقي هذه الدراسة الضوء على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، و قد تم الاستعانة من اجل القيام بهذه الدراسة بالمختصين في مجال المحاسبة من أكاديميين و مهنيين في ولاية بسكرة.
- الحدود الزمانية: تمت الدراسة الميدانية بدءا من 25 مارس.
- الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة إلى إجابات و أراء مختصين في مجال المحاسبة من أكاديميين و مهنيين.
- الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بالمحاور المرتبطة بواقع التطبيق من متطلبات و صعوبات و تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي من طرف المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و الآثار الناتجة عن تطبيقه.

[1] محمد شفيق، **البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1990، ص30

[2] بشير صالح الرشيدي، **مناهج البحث التربوي، رؤية تطبيقية مبسطة**، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000، ص59

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات و الوسائل الإحصائية المستخدمة

في أي بحث يجب الاستعانة بمجموعة من الأدوات لجمع البيانات و كذا الوسائل الإحصائية، و تتمثل الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات و كذا الوسائل الإحصائية المستخدمة في دراستنا في:

أولا: أدوات جمع المعلومات

اعتمدنا في جمع المعلومات على استمارة الاستبيان كأداة لاستقصاء و جمع أراء و إجابات أفراد العينة حتى يتسنى لنا إبراز وجهات نظرهم حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية من متطلبات و صعوبات و تحديات و كذا انعكاساته.

و يعرف الاستبيان على انه:"نموذج يضم مجموعة من الأسئلة التي توجه إلى الأفراد بهدف الحصول على بيانات معينة[3].

ثانيا: الوسائل الإحصائية المستخدمة

لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة تم استخدام وسائل إحصائية من خلال الاعتماد على برنامج SPSS.24 و التي تمثلت في:

- ✓ النسب المئوية: تم استخدام النسب المئوية لمعرفة نسبة الأفراد المستجوبين الذين اختاروا كل بديل من بدائل الإجابة عن أسئلة الاستبيان.
- ✓ معامل الثبات ألفا كرومباخ: يستخدم لإجراء اختبار الثبات لعبارات الاستبيان، و يأخذ قيما تتراوح بين الصفر و الواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فان قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، و على العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فان قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، و كما هو معروف فان معامل الثبات يكون مقبولا ابتداء من 0.6 و الثبات يعني أن هناك اتساق في النتائج عند تطبيق الأداة عدة مرات.
- ✓ التوزيعات التكرارية: تهدف إلى التعرف على تكرار الإجابات عند أفراد العينة.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، **الإحصاء الوصفي و الحيوي «دروس و تطبيقات»**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011

المطلب الثالث: مجتمع و عينة الدراسة

يستلزم القيام بأي دراسة ميدانية مجتمع للدراسة يتعلق بموضوعها، يمكن دراسة جميع مفرداته إذا كان قابل للمسح الشامل و إذا تعذر ذلك يتم اختيار عينة للتمكن من دراسة الظاهرة.

أولا: مجتمع الدراسة

يضم مجتمع الدراسة الأكاديميين و المهنيين في مجال المحاسبة في ولاية بسكرة، و التي تدخل في نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي، و عليه تم حصر مجتمع الدراسة في فئات:

- الفئة الأولى: المهنيين المعتمدين و المسجلين في المنظمة (محافظي حسابات، محاسبين معتمدين)
- الفئة الثانية: الموظفين في المؤسسات الاقتصادية في كل من القطاعات (العام، الخاص، المختلط)
- الفئة الثالثة: الأكاديميين (أساتذة ثانوية، أساتذة جامعيين)

ثانيا: عينة الدراسة: أما عينة الدراسة فلم يتم تحديدها بشكل مسبق (أي قبل توزيع الاستبيان)، حيث قمنا بتوزيع 44 استبيان عن طريق التسليم و الاستلام غير المباشر (إعادة الاتصال بالفرد مرة ثانية لاستلام الإجابة)، و 2 استبيان تم ملؤها بطريقة مباشرة حيث تمكنا من الحضور لحظة ملأ الاستبيان من طرف المبحوث و مقابلته، و في هذه الحالة تمكنا من الحصول على معلومات أكثر تتعلق بإجابات المستجوب و في حالة وجود اي غموض، و بعد عملية الفرز و التبويب و التنظيم، تقرر الإبقاء على جميع الاستبيانات التي تم ملؤها بطريقة الاستبيان بالمقابلة، أما استبيانات الملا الذاتي فقد احتفظنا منها بـ 36 استبيان فقط، حيث استبعدت الاستبيانات المتبقية نتيجة التضارب الموجود في الإجابات التي تحتويها، و الجدول الموالي يبين الاستبيانات الموزعة و المسترجعة وغير المسترجعة و الملغاة و الصالحة:

الجدول رقم (02): الاستبيانات الموزعة و المسترجعة وغير المسترجعة و الملغاة و الصالحة

البيان	عدد استمارات الاستبيان	النسبة المئوية %
الاستمارات الموزعة	46	% 100
الاستمارات المسترجعة	40	% 86,96
الاستمارات غير المسترجعة	06	%13,04
الاستمارات الملغاة	04	% 8,7
الاستمارات الصالحة	36	% 78,26

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الرابع: مشاكل الدراسة

لا بد أن يواجه الباحث في دراسته العديد من المشاكل، و هذا ما صادفنا في هذه الدراسة:

- ✓ التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة المستهدفين رغم الإلحاح و التساؤل المستمر عن مصير استمارة الاستبيان التي وجهت لهم.
- ✓ التزامات و انشغالات اغلب الأطراف خاصة في شهر افريل مما يضطرهم لرفض الإجابة بسبب ضغوط العمل.
- ✓ نقص الخبرة و أحيانا انعدامها الكامل و كذا المعرفة التي يحوزها المستجوب و التي تمكنه من التعامل مع الاستبيان بشكل مفيد، مما انتهى بعدم القدرة على الإجابة.

المبحث الثاني: مراحل إعداد الاستبيان

تم إعداد الاستبيان التي تمثل قاعدة الدراسة الإحصائية و أداة جمع البيانات المرتبطة بشكل مخطط و مهيكل من اجل تفادي الأخطاء الناجمة عن الصياغة أو عن محتوى الإجابات المقترحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الترتيب العام للأسئلة ضمن الاستبيان و تداخلها، و كذا طريقة عرضها من اجل صلاحيتها.

من جهة أخرى راعينا في إعداد الاستبيان تقديمها ضمن هيكل يضمن تناسق وضع الأسئلة من اجل تسهيل عملية تحليل و معالجة البيانات،حيث تم إدراج الأسئلة المرتبطة يبعضها البعض بكيفية متتالية و في نفس الوقت تمكن المبحوث من الإجابة بسهولة، و على هذا الأساس تم تقسيم الأسئلة الواردة في الاستبيان إلى 04 محاور رئيسية

المطلب الأول: هيكل الاستبيان

اعتمدنا في صياغة استمارة الاستبيان على أسئلة مغلقة لها إجابات محددة كي نستطيع تحديد أراء أفراد العينة حول مختلف المحاور التي يعالجها الاستبيان، كما اعتمدنا على اسئلة مفتوحة متضمنة مجموعة من الخيارات للإجابات المحتملة لبعض القضايا المطروحة، و اعتمدنا كذلك على أسئلة مفتوحة يبدي فيها الفرد المستقصى راية بحرية دون تقييد، و تتشكل قائمة الاستبيان من 23 سؤالا جاءت بترتيب و تسلسل موضوعي، و يمكن إن نقسمها حسب موضوعها إلى:

➢ بطاقة تقنية: تتضمن معلومات عامة حول الفرد المستقصى (أكاديميين و مهنيين) منها (المهنة، الرتبة، الخبرة المهنية...)

- المحور الأول: من السؤال 01 إلى 07 – رأي الأطراف المستقصاة حول مدى توفير متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.
- المحور الثاني: من السؤال 08 إلى 13 – رأي الأطراف المستقصاة حول صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.
- المحور الثالث: من السؤال 14 إلى 18 – وجهة نظر مختلف الأطراف المستقصاة حول تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- المحور الرابع: من السؤال 19 إلى 23 – حول أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المطلب الثاني: نشر و توزيع الاستبيان

شملت عملية توزيع الاستبيان مختلف عناصر العينة المذكورة سابقا (الأكاديميين و المهنيين في مجال المحاسبة)، و قد قمنا بنشر الاستبيان و توزيعه بالاعتماد على عدة طرق منها:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة من الممارسين للمحاسبة كمهنة حرة (مهنيين) أو المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة بالإضافة إلى الأكاديميين.
- الاستعانة ببعض الزملاء من الطلبة من نفس الدفعة و من دفعات سابقة.
- الاستعانة بأفراد من المعارف خارج مجال الزمالة و المهنة.

اختلفت طريقة الحصول على إجابات أفراد العينة باختلاف طريقة توزيعها و نشرها و تراوحت بين:

- الحصول على الإجابات أثناء اللقاء بالفرد المستجوب.
- إعادة الاتصال بالفرد المستجوب لاستلام الإجابة.
- الحصول على الاستمارات بطريقة غير مباشرة عن طريق الفرد الموزع للاستمارة.

المطلب الرابع: معالجة الاستبيان

تجمع لدينا من خلال مراحل سابقة كافة الاستمارات الصالحة للاستخدام و ذلك بعد استبعاد الاستمارات الملغاة تمهيدا لبناء قاعدة الاستبيان التي تتضمن المعطيات المستخلصة من استمارات الاستبيان.

حيث في بداية هذه المرحلة تكون المعطيات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين على شكلها الخام، كما جمعت من مصادرها، و ذلك ما يجعلها غير قابلة للتحليل، لذلك يجب ترتيبها و تنظيمها ثم القيام بعملية إحصائها، و تقديمها على شكل دوائر نسبية أو أعمدة بيانية لتوضيح الفروقات و هذا باستعمال برنامج SPSS.24، و في الأخير قمنا بتقديم تحليلات و استنتاجات حول هذه النتائج.

المبحث الثالث: معالجة و تحليل الاستبيان

بعد أن تناولنا في المبحث الأول إلى منهجية الدراسة الميدانية كخطوة أولى، سنقوم بالخطوة الثانية التي تتمثل في معالجة و تحليل نتائج الاستبيان.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية

و يضم هذا المطلب ما يلي:

أولا: معالجة و تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة

تتمثل الخصائص الديمغرافية للعينة فيما يلي:

1 – المهنة/الوظيفة:

الجدول رقم(03): توزيع أفراد العينة حسب المهنة/الوظيفة

المهنة/الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية %
رئيس قسم	04	%11,11
محاسب	16	% 44,44
معتمد في المحاسبة	07	% 19,44
أكاديمي	09	% 25
المجموع	36	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم(**01**): توزيع أفراد العينة حسب المهنة/الوظيفة

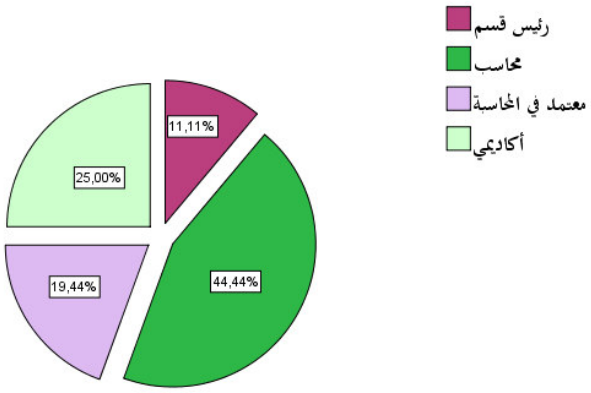

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

نلاحظ من خلال الجدول رقم(03) و الشكل رقم(01) أن اكبر فئة شاركت في الإجابة على أسئلة الاستبيان هي الفئة الثانية أي فئة المحاسبين بنسبة 44,44 % و تكرار 16، تليها فئة أكاديمي بنسبة25 % و تكرار 09، ثم فئة

معتمد في المحاسبة بنسبة 19,44% و تكرار 07 ، و أخيرا فئة رئيس قسم التي شاركت بنسبةٍ 11,11% و تكرار 04من إجمالي العينة.

2 -الخبرة المهنية:

اعتمدنا في توزيع سنوات الخبرة على ثلاث فئات سنوية كل فئة لها مدى يقدر بخمس سنوات وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم(04): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
من 1سنة– 5 سنوات	10	27,8
من 5 سنوات– 10 سنوات	10	27,8
اكبر من 10 سنوات	16	44,4
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

حيث من خلال الجدول رقم(04) نلاحظ أن أغلبية المستجوبين تتمركز خبرتهم عند الفئة الثالثة أي (اكبر من 10 سنوات) بتكرار 16مستجوب و بنسبة 44,44 %، تليها الفئتين الأولى و الثانية بنفس التكرار 10 مستجوبين و بنفس النسبة 27,8 %، و هذا ما يثبت تركيزنا في توزيع الاستبيان على الفئة التي لها سنوات خبرة اكبر مما يساعدنا أكثر للوصول إلى نتائج أحسن في هذه الدراسة.

3 –قطاع العمل:

الجدول(05): توزيع أفراد العينة حسب قطاع العمل

قطاع العمل	التكرار	النسبة المئوية %
قطاع حكومي	22	% 61,1
قطاع خاص	08	%19,4
قطاع مختلط	00	% 00
مهن حرة	07	% 19,4
المجموع	36	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول(1.3) نلاحظ أن اكبر عدد من المستجوبين ينتمي للقطاع الحكومي 22 مستجوب بنسبة 61.1%، يليه كل من القطاع الخاص و المهن الحرة بنفس العدد من المستجوبين 07 مستجوبين و بنسبة تقدر بـ19,4% لكل قطاع، و أخيرا القطاع المختلط بعدد معدوم من المستجوبين و نسبة مئوية تعادل 00%.

المطلب الثاني: تحليل محاور الاستبيان

أولا: صدق و ثبات الاستبيان

1 صدق الاستبيان:

قبل عرض الاستبيان تم طرحه على مجموعة من الأساتذة من جامعة محمد خيضر ببسكرة، متخصصين في المحاسبة من أجل التأكد من صحة الأسئلة وطريقة صياغتها وكذلك منهجية وشكل الاستبيان، وبعد الأخذ بعين الاعتبار مختلف النصائح والتوصيات قمنا بإعداد الشكل النهائي للاستبيان

2 ثبات الاستبيان:

لقياس ثبات الاستبيان قمنا بحساب معامل (alpha cronbach)

الجدول رقم(06): معامل الفا كرمباخ

البيان	معامل الفا كرمباخ
الاستبيان	0,839
المحور الأول	0,541
المحور الثاني	0,670
المحور الثالث	0,732
المحور الرابع	0,831

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

ثانيا: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

في هذا الجزء سنقوم بدراسة و تحليل المحور الأول من الاستبيان، و الذي يرتبط بمجموعة من الأسئلة من السؤال الأول إلى السؤال السابع، و تهتم هذه الأسئلة باستطلاع أراء المستجوبين حول مدى توفر متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى الساحة الاقتصادية الجزائرية و خصوصا المؤسسات الاقتصادية.

السؤال01: هل تمكنت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد كل هذه السنوات من توفير جميع متطلبات (احتياجات) تطبيق النظام المحاسبي المالي؟

الجدول رقم(07): إجابات أفراد العينة على السؤال الأول

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	11	25	00
النسبة المئوية %	30,6	69,4	00

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(07) نلاحظ أن نسبة 30,6 % بتكرار 11من المستجوبين يرون بان المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قد تمكنت من توفير كل ما يحتاجه تطبيقها للنظام المحاسبي المالي، بينما نسبة 69,4 % بتكرار 25 من المستجوبين ترى العكس أي أن هذه المؤسسات لم تنجح في توفير متطلبات تطبيق هذا النظام، الشكل رقم(04)

و فيما يخص نقاط العجز التي لا زالت تعاني منها المؤسسات الاقتصادية فقد تمحورت إجابات أفراد العينة فيما يلي:

- عدم وجود أنظمة معلوماتية تتوافق و النظام المحاسبي المالي.
- عدم تكوين الإطارات المشرفة على إعداد القوائم المالية.
- ضعف التكوين للمحاسبين في المؤسسات الاقتصادية، و عدم كفاية الدورات التكوينية.
- غياب و عجز أجهزة الرقابة و المتابعة.
- عدم تأهيل الموارد البشرية في هذه المؤسسات لتطبيق النظام المحاسبي المالي.
- عدم الاعتماد على الكفاءات ذات الخبرة في التسيير المالي للمؤسسات، و غياب التسطير لأفاق و استمرارية المؤسسة.

السؤال02: هل ترى أن المحاسب أصبح متمكن من جميع المفاهيم و المبادئ و الطرق المحاسبية التي فرضها (SCF) في إطار العمل المحاسبي؟

الجدول رقم(08): إجابات أفراد العينة على السؤال الثاني

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	10	26	00
النسبة المئوية %	27,8	72,2	00

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(08)، نلاحظ أن نسبة 27,8 % بتكرار 10 من المستجوبين ترى بان المحاسب أصبح متمكن من مفاهيم و مبادئ و الطرق المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، بينما نسبة 72,2 % بتكرار 26 من المستجوبين تخالفها في الرأي حيث ترى أن المحاسب لا يزال عاجزا عن تطبيق كل ما جاء به هذا النظام، الشكل(05).

السؤال03:هل تابعت دورات تكوين حول النظام المحاسبي المالي؟

الجدول رقم(09): إجابات أفراد العينة على السؤال الثالث

الإجابة	نعم	لا
التكرار	20	16
النسبة المئوية %	55,6	44,4

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(09) نجد أن نسبة 55,6 % بتكرار 20 من إجمالي المستجوبين قد تابعت دورات تكوين حول النظام المحاسبي المالي، غير أن نسبة 44,4 % بتكرار 16 منهم لم تتابع دورات تكوين حول هذا النظام، الشكل رقم(06).

❖ **مكان التكوين:**

الجدول رقم(10): إجابات أفراد العينة حول مكان التكوين

البيان	داخل الوطن	خارج الوطن
التكرار	15	05
النسبة المئوية %	75	25

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

كما نرى من خلال الجدول رقم(10) بان نسبة المستجوبين الذين تابعوا دورات تكوين داخل الوطن بلغت 75%، بينما نسبة 25 % منهم تابعوا دوراتهم التكوينية حول هذا النظام خارج الوطن، و قد قسمت فترات تكوينهم كما يلي: قصيرة المدى (اقل من شهر)، متوسطة المدى (من الشهر إلى ستة أشهر) و طويلة المدى (أكثر من ستة أشهر)

❖ **مدة التكوين:**

الجدول رقم(11): إجابات أفراد العينة حسب مدة التكوين

فترة التكوين	التكرار	النسبة المئوية %
اقل من شهر	06	33,33
من شهر إلى ستة أشهر	07	38,89
أكثر من ستة أشهر	05	27,78
المجموع	18	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(11) يتبين أن أكبر تكرار كان للفترة متوسطة المدى بنسبة 38,89 % وتكرار 07، يليها التكوين قصير المدى بتكرار 06 و نسبة 33,33 %، و أخيرا التكوين طويل المدى بتكرار 05 و نسبة 27,78 %. أما فيما يخص الجانب التطبيقي من التكوين نجد أن نسبة 41,7 % كان تكوينهم متبوعا بأعمال تطبيقية، بينما نسبة13,9 % كان تكوينهم نظري فقط، و لهذا كان تقييم المستجوبين المكونين للتكوين كالتالي:

الجدول رقم(12): تقييم التكوين

التقييم	التكرار	النسبة المئوية %
مفيد جدا	08	40
مفيد	10	50
غير مفيد	02	10
المجموع	20	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

كما نسبة المستجوبين التي ترى بان التكوين لم يكن مفيدا أرجعت السبب إلى أن:

الجدول رقم(13): أسباب عدم الرضا عن التكوين

السبب	التكرار	النسبة المئوية%
فترة التكوين قصيرة	02	40
غياب مكونين مؤهلين عل دراية كافية بـ SCF	01	20
الاهتمام بالجانب النظري على حساب الجانب التطبيقي	02	40
المجموع	05	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

و يمكن ترجمة الجدول رقم(13) من خلال الشكل التالي:

نلاحظ من خلال الجدول رقم(14) و الشكل رقم(07) أن أكبر تكرار 02 لكل من سبب أن فترة التكوين قصيرة و سبب الاهتمام بالجانب النظري على أساس الجانب التطبيقي بنسبة 40 %، بينما سبب عياب مكونين مؤهلين على دلالية كافية بالنظام المحاسبي المالي بتكرار 01 و نسبة 20 %.

السؤال 04: هل السوق المالي الجزائري في الوقت الراهن قادر على توليد المعلومات المالية الضرورية لتطبيق القيمة العادلة بمفهومها الصحيح؟

الجدول رقم(15): إجابات أفراد العينة على السؤال الرابع

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	06	30	00
النسبة المئوية %	16,7	83,3	00

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(15) نلاحظ أن نسبة 16,7 % بتكرار 06 من المستجوبين أصبحت قادرة على توليد هذه المعلومات لتطبيق القسمة العادلة بالشكل الصحيح، بينما نسبة 83,3 % بتكرار 30 منهم ترى العكس أي أن السوق المالي الجزائري لم يعد قادر بعد على توليد المعلومات المالية الضروري لتطبيق هذه القيمة، الشكل رقم(08).

السؤال05: هل المراجع التي تم إعدادها منذ صدور القانون المتضمن و تعد لحد الساعة و كذا الملتقيات و الندوات و الأيام الدراسية كافية و يمكن الاعتماد عليها لتطبيق هذا النظام بكل تفاصيله؟

الجدول رقم(15): إجابات أفراد العينة على السؤال الخامس

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	06	29	01
النسبة المئوية %	16,7	80,6	2,8

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(15) نجد أن نسبة 16,7 % بتكرار06 من المستجوبين ترى بان كل هذه المراجع و الملتقيات و غيرها كافية لفهم النظام، بينما نسبة 80,6 % بتكرار 29 من المستجوبين ترى العكس أي أنها ليست كافية، و نسبة 2,8 % بتكرار 01 منهم كانت محايدة، الشكل(09).

السؤال06: هل ما زالت هناك حاجة لتنظيم مؤتمرات و ندوات تجمع مختصين للتشاور حول كيفيات تطبيق (SCF) و المشاكل التي تواجههم ؟

الجدول رقم(16): إجابات أفراد العينة على السؤال السادس

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	36	00	00
النسبة المئوية %	100	00	00

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(16) نلاحظ أن كل المستجوبين اجمعوا بنسبة 100 على انه لا زالت هناك حاجة لتنظيم مؤتمرات و ندوات تجمع مختصين للتشاور حول كيفيات تطبيق هذا النظام، الشكل(10).

السؤال07: هل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بحاجة دائمة لإدخال تكنولوجيات حديثة من اجل مواكبة احتياجات (SCF) ؟

الجدول رقم(17): إجابات أفراد العينة على السؤال السابع

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	34	02	00
النسبة المئوية %	94,4	5,6	00

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(17) نجد أن نسبة 94,4 % بتكرار 34 من المستجوبين ترى أن المؤسسات الاقتصادية بحاجة دائمة لذلك، و نسبة 5,6 % بتكرار 02 منهم ترى بأنها ليست بحاجة الشكل(11).

ثالثا:صعوبات تطبيق SCF)

يتعلق هذا الجزء بمجموعة الأسئلة الممتدة من السؤال الثامن إلى السؤال الثالث عشر، و تهتم هذه المجموعة من الأسئلة بمختلف الصعوبات و المشاكل التي تواجه المؤسسة و المحاسب في تطبيق النظام المحاسبي المالي.

السؤال 08: هل هناك نقائص في (SCF)؟

الجدول رقم(18): إجابات أفراد العينة على السؤال الثامن

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	15	18	03
النسبة المئوية %	41,7	50	8,3

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(18) نلاحظ أن نسبة المستجوبين الذين يرون بان هناك نقائص في النظام المحاسبي المالي بلغت41,7 % بتكرار 15، غير أن نسبة 50 % بتكرار 18 منهم لا يرون بان هناك نقائص في هذا النظام، في حين أن نسبة 8,3 % بتكرار 03 من المستجوبين امتنعوا عن إبداء رايهم، الشكل(12).

و فيما يتعلق بنقائص النظام المحاسبي المالي فقد انحصرت إجابات المستجوبين فيما يلي:

- ترك بعض الحسابات دون شرحها كالحسابات الفرعية و كيفية التعامل معها.
- عدم تعرض النظام المحاسبي المالي لبعض المواضيع كالتخفيضات المالية، طرق التقييم و إعادة التقييم.
- عدم و وضوح بعض الحسابات في المجموعة الرابعة و الخامسة.
- عدم تقديمه للشرح الكافي للقيمة العادلة و دورها في تحديد المنفعة الاقتصادية.

– هل لا زالت هذه النقائص تشكل صعوبة في تطبيق هذا النظام؟

الجدول رقم(19): إجابة أفراد العينة على السؤال الفرعي

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	13	02	21

النسبة المئوية %	36,1	5,6	58,33

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(19) فقد أكد أغلبية المستجوبين الذين يرون بان هناك نقائص في هذا النظام أن هذه النقائص لا زالت تشكل صعوبة في تطبيقه بنسبة 36,1 % و تكرار 13، و نسبة 5,6% بتكرار 02 منهم يرون العكس، أما البقية فكانوا حياديين بنسبة 58,33 % و تكرار 21.

السؤال09: هل أصبح من السهل على المؤسسات الاقتصادية الجزائري تطبيق القيمة العادلة في تقييم أصولها؟

الجدول رقم(20): إجابات أفراد العينة على السؤال التاسع

الإجابة	**نعم**	**لا**	**محايد**
التكرار	10	22	04
النسبة المئوية %	27,8	61,6	11,1

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(20) نجد أن نسبة 27,8 % بتكرار 10 من المستجوبين يرون بأنه أصبح من السهل تطبيق المؤسسة الاقتصادية لهذه القيمة في تقييم أصولها، في حين أن نسبة 61,6 % بتكرار 22 من المستجوبين ترى عكس ذلك، و نسبة 11,1 % بتكرار 04 امتنعوا عن الإجابة، الشكل رقم(13).

السؤال10: هل استطاع المحاسب التغلب على كل المشاكل و الصعوبات التي ظهرت منذ بداية تطبيقه للنظام المحاسبي المالي؟

الجدول رقم(21): إجابات أفراد العينة على السؤال العاشر

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	07	27	02
النسبة المئوية %	19,4	75	5,6

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(21) ترى نسبة 19,4 % بتكرار 07 من المستجوبين أن المحاسب قد تمكن من التغلب على المشاكل التي واجهته منذ بدابة تطبيقه لهذا النظام، بينما نسبة 75 % بتكرار 27 من المستجوبين ترى أن المحاسب لم يتمكن من التغلب على هذه المشاكل، في حين نسبة 5,6 % بتكرار 02 من المستجوبين امتنعوا عن إبداء رأيهم، الشكل(14).

و لقد تمثلت آراء المستجوبين حول المشاكل و الصعوبات التي تواجه المحاسب فيما يلي:

- نقص الخبرة لدى المحاسب مما صعب عليه تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- عدم وضوح بعض الحسابات.
- معالجة بعض العمليات المحاسبية.
- عدم وضوح القوائم المالية.
- الحسابات المفتوحة و عدم تطابق معالجته ا بين أصحاب الخبرة.
- تطبيق معايير محاسبية جديدة على الرغم من عدم استيعابها بشكل جيد.
- وجود فجوة كبيرة بين التكوين الأكاديمي و المهني.

- هل المحاسب يواجه صعوبة في الحكم على الأحداث الاقتصادية من خلال واقعها الاقتصادي لا من خلال شكلها القانوني (مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني)؟

الجدول رقم(22): إجابات أفراد العينة على السؤال الفرعي

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	29	05	02
النسبة المئوية %	80,6	13,9	5,6

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(22) من خلال الإجابة على هذا السؤال الفرعي نجد أن نسبة 80,6 % بتكرار 29 من المستجوبين يرون بان المحاسب يواجه صعوبة في تطبيق هذا المبدأ على الأحداث الاقتصادية، تليها نسبة 13,9 % بتكرار 06 من المستجوبين الذين يرون بان المحاسب لا يواجه صعوبة في ذلك، و اخيرا نسبة 5,6 % بتكرار 02 من الم ستجوبين الذين اختاروا الحياد، الشكل رقم(15).

السؤال11: هل وجود بدائل عديدة للطرق المحاسبية تضع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في حيرة لاختيار انسبها للتحسين او الاستمرار في نشاطها؟

الجدول رقم(23): إجابات أفراد العينة على السؤال الحادي عشر

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	19	13	04
النسبة المئوية %	52.8	36.1	11,1

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(23) نلاحظ أن أغلبية المستجوبين اختاروا الإيجاب بنسبة 52,8 % و تكرار 19، بينما نسبة 36,1 % بتكرار 13 منهم فقد اختاروا السلب، في حين أن نسبة 11,1 % بتكرار 04 من إجمالي المستجوبين فقد اختاروا الحياد، الشكل(16).

السؤال12: هل يستلزم تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي تكاليف مالية غير عادية (استثنائية)؟

الجدول رقم(24): إجابات لأفراد العينة على السؤال الثاني عشر

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	15	17	04
النسبة المئوية %	41,7	47,2	11,1

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(24) نجد أن نسبة 41,7 % بتكرار 15 من المستجوبين يرون بان تطبيق النظام المحاسبي المالي من قبل المؤسسات الاقتصادية يلزمها تكاليف مالية استثنائية، غير أن نسبة 47,2 % بتكرار 17 يرون عكس ذلك، و نسبة 11,1 % بتكرار 04 من المستجوبين لم تكن لديهم إجابة، الشكل رقم(17).

السؤال13: هل هناك صعوبات لا زالت تواجهها المؤسسات الاقتصادية نتيجة تطبيقها لهذا النظام؟

الجدول رقم(25): إجابات أفراد العينة على السؤال الثالث عشر

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	25	06	05
النسبة المئوية %	69,4	16,4	13,9

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(25) نجد أن نسبة 69,4 % بتكرار 25 يرون بان المؤسسات الاقتصادية لا زالت تواجه صعوبات جراء تطبيقها لهذا النظام، أما نسبة 16,4% بتكرار 06 فلا يرون ذلك بل العكس، و نسبة 13,9 % 05 من المستجوبين كانوا حياديين، الشكل رقم(18).

و لقد كانت اقتراحات المستجوبين لمواجهة هذه الصعوبات حسب رأيهم ما يلي:

- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يجب ان يرافقه تكوين قاعدي و مستمر للمحاسبين حسب مستواهم الحقيقي، و يجب أن يكون على ضوء معطيات حقيقية تسمح باتخاذ القرارات اللازمة في وقتها.

- توفير الوسائل و البرامج اللازمة لتطبيق هذا النظام.
- تهيئة الموارد البشرية للمؤسسة و ذلك بإقامة دورات و تربصات حول النظام المحاسبي المالي.
- إنشاء معهد متخصص في المحاسبة و فقط.
- إفادة المحاسب ببعض الشروحات و المناشير لمعالجة بعض القيود المحاسبية.

رابعا: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي

يتعلق هذا الجزء بمجموعة الأسئلة الممتدة من السؤال الرابع عشر إلى السؤال الثامن عشر، و تهتم هذه الأسئلة بمجموعة من التحديات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى الاقتصاد الوطني و المتعلقة بطبيعته أساسا.

السؤال 14: هل يعد القانون الجبائي من التحديات التي تواجه تطبيق لتعارضه معه في العديد من النقاط؟

الجدول رقم(26): إجابات أفراد العينة على السؤال الرابع عشر

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	24	07	05
النسبة المئوية %	66,7	19,4	13,9

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(26) نلاحظ أن أغلبية إجابات المستجوبين اتجهت نحو أن القانون الجبائي يعتبر تحديا أمام تطبيق النظام المحاسبي المالي بنسبة 66,7 % و تكرار 24، بينما نسبة 19,4% بتكرار 07 من المستجوبين يرون بان هذا القانون لا يشكل تحديا أمام تطبيق هذا النظام، تليها نسبة 13,9% بتكرار 05 من المستجوبين الذين لم تكن لديهم إجابات، الشكل رقم(19).

السؤال15: هل التعارض الموجود في نص القانون التجاري مع القوانين المتضمنة (SCF) يعيق تطبيق هذا النظام؟

الجدول رقم(27): إجابات أفراد العينة على السؤال الخامس عشر

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	18	12	06
النسبة المئوية %	50	33,3	16,7

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رق(27) نجد أن نسبة 50 % بتكرار 18 من المستجوبين يرون أن هذا صحيح أي أن القانون التجاري يعيق تطبيق هذا النظام لتعارضه معه في العديد من النقاط، تليها نسبة 33,3 % بتكرار 12 من المستجوبين الدين يرون العكس، ثم نسبة 16,7 % بتكرار 06 الذين كانوا حياديين، الشكل رقم(20).

السؤال16: هل هناك في الجزائر قوانين أخرى تتعارض في مضمون نصوصها مع ما جاء به (SCF) ؟

الجدول رقم(28): إجابات أفراد العينة على السؤال السادس عشر

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	08	14	14
النسبة المئوية %	22,2	38,9	38,9

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

نلاحظ من خلال الجدول رقم(28) أن نسبة 22,2 % بتكرار 08 من إجمالي المستجوبين يرون بأنه هناك قوانين أخرى تتعارض مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي، بينما أن السلب و الحياد حول هذا السؤال فقد تعادلا بنسبة 38,9 % و تكرار 14 من المستجوبين أي الذين يرون بأنها لا توجد قوانين أخرى تتعارض مع مضمون SCF، و كذا المستجوبين الدين امتنعوا عن الإجابة، الشكل رقم(21).

و فيما يخص القوانين الأخرى التي يراها بعض المستجوبين أنها تتعارض مع النظام المحاسبي المالي: قانون البلدية الخاص بمنح الامتياز.

السؤال17: هل الإطارات و المحاسبين الجزائريين على دراية كافية بمعايير المحاسبة الدولية باعتبارها مرجعية لل (SCF)؟

الجدول رقم(29): إجابات أفراد العينة على السؤال السابع عشر

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	07	24	05
النسبة المئوية %	19,4	66,7	13,9

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(29) أن نسبة 19,4 % بتكرار 07 من المستجوبين يرون بان الإطارات و المحاسبي الجزائريين على دراية كافية بمعايير المحاسبة الدولية، غير أن نسبة 66,7 % بتكرار 24 منهم لا يرون بأنهم على القدر الكافي من الدراية بذلك، و نسبة 13,9 % بتكرار 05 امتنعوا عن الإجابة، الشكل رقم(22).

السؤال18: هل عدم وجود مرجعية منصوص عليها صراحة في صلب القانون المتضمن (SCF) تحول دون الفهم الصحيح و التطبيق الجيد له باعتبارها اكثر تفصيلا؟

الجدول رقم(30): إجابات أفراد العينة على السؤال الثامن عشر

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	25	07	04
النسبة المئوية %	69,4	19,4	11,1

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

من خلال الجدول رقم(30) نجد نسبة 69,4 % بتكرار 25 من المستجوبين يؤكدون على أن عدم وجود مرجعية منصوص عليها في القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي تعيق الفهم و التطبيق السليم لهذا النظام، في حين أن نسبة 19,4% بتكرار 07 من المستجوبين يرون العكس، أما نسبة 11,1% بتكرار 04 منهم لم تكن لديهم إجابات، الشكل رقم(23).

خامسا: أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسة الاقتصادية

يشتمل هذا الجزء على مجموعة من الأسئلة التي تبدأ بالسؤال التاسع عشر و تنتهي بالسؤال الثالث و العشرين، حيث تهتم هذه الأسئلة بمعرفة أهم الآثار التي يخلفها تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

السؤال19: هل أصبح من السهل بعد سنوات من تطبيقSCF تقييم و مقارنة أداء المؤسسات؟

الجدول رقم(31): إجابات لأفراد العينة على السؤال التاسع عشر

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	25	07	04
النسبة المئوية %	47,2	44,4	8,3

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

تظهر إجابات المستجوبين من خلال الجدول رقم(31) أن نسبة 47,2 % بتكرار 25 منهم مع رأي انه أصبح من السهل تقييم و مقارنة أداء المؤسسات بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، في حين أن نسبة 44,4 % بتكرار 07 من إجاباتهم تظهر العكس، بينما نسبة 8,3 % بتكرار 04 منهم امتنعوا عن الإجابة، الشكل رقم(24).

السؤال20: هل ساهمSCF في تحسين تسيير المؤسسات الاقتصادية من خلال الفهم الأفضل للمعلومات التي تشكل أساسا لاتخاذ القرارات؟

الجدول رقم(32): إجابات أفراد العينة على السؤال العشرين

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	29	05	02
النسبة المئوية %	80,6	13,9	5,6

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

تبين لنا من خلال الجدول رقم(32) أن نسبة 44,4 % بتكرار 16 من المستجوبين يعتبرون بان النظام المحاسبي المالي ساهم في تحسين تسيير المؤسسات الاقتصادية من خلال الفهم الأفضل للمعلومات التي تشكل أساسا لاتخاذ القرارات، غير أن نسبة 47,2 % بتكرار 17 و هي النسبة الأكبر يعتبرون أن هذا النظام لم يساهم في هذا، و نجد نسبة 8,3 % بتكرار 03 من المستجوبين لم يبدوا رأيهم حول هذا السؤال، الجدول رقم(25).

السؤال21: هل القوائم المالية الحالية للمؤسسات الاقتصاديةتحققت الأهداف التي جاء من اجلهاSCF ؟

الجدول رقم(33): إجابات أفراد العينة على السؤال الواحد و العشرين

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	11	19	05
النسبة المئوية %	30,6	52,8	16,7

المصدر من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

اختلفت آراء المستجوبين حول هذا السؤال حيث نجد من خلال الجدول رقم(33) أن نسبة 30,6 % بتكرار 11منهم كانوا مع أن القوائم المالية الحالية للمؤسسات الاقتصادية حققت الأهداف التي جاء من اجلها هذا النظام، و نسبة 52,8 % بتكرار 19 منهم لا يرون بان هذه القوائم المالية لم تتمكن من تحقيق هذه الأهداف، و النسبة المتبقية منهم 16,7 % بتكرار 06 امتنعوا، الشكل رقم(26).

السؤال22: هل القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن تمتاز بالخصائص التي اقرها SCF؟

الجدول رقم(37): إجابات أفراد العينة على السؤال الثاني و العشرين

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	10	22	04
النسبة المئوية %	27,8	61,1	11,1

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

نلاحظ من خلال الجدول رقم(37) أن نسبة 27,8 % بتكرار 10 من المستجوبين يرون بان هذه القوائم تمتاز فعلا بالخصائص التي اقرها هذا النظام و هي: الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم و القابلية للمقارنة، أما نسبة 61,1 بتكرار 22 من هؤلاء المستجوبين أكدوا العكس، و نسبة 11,1 % بتكرار 04 منهم اختاروا الحياد، الشكل رقم(27).

– هل أصبح مستخدموا القوائم المالية قادرين على اتخاذ القرارات الضرورية و خاصة الاستثمارية منها بالشكل الصحيح و الراشد؟

الجدول رقم(35): إجابات أفراد العينة على السؤال الفرعي

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	08	01	27
النسبة المئوية %	22,2	2,8	75

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

نلاحظ من خلال الجدول رقم(35) أنها تباينت إجابات المستجوبين حيث نجد أن نسبة 22,2 % بتكرار 08 من إجمالي المستجوبين الذين كانوا مع أن القوائم المالية تمتاز بهذه الخصائص، و نجد أن الذين كانوا ضد هذا الرأي بلغت نسبتهم 2,8 % بتكرار 01، أما الحياديين فقد بلغت نسبتهم 75 % لكل منهم، الشكل رقم(28).

السؤال23: هل ساهم (SCF) في رفع ثقة المستثمر الحالية بالمؤسسة التي يوظف فيها أمواله؟

الجدول رقم(36): إجابات أفراد العينة على السؤال الثالث و العشرين

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	11	19	06
النسبة المئوية %	30,6	52,8	16,7

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج المعالجة الإحصائية

نلاحظ من خلال الجدول رقم(36) أنها بلغت نسبة المستجوبين الذين كانوا مع أن النظام المحاسبي المالي ساهم في رفع ثقة المستثمر بالمؤسسة التي يوظف فيها أمواله 30,6 % بتكرار 11، في حين بلغت نسبة المستجوبين الذين يرون عكس هذا 52,8 % بتكرار 19 و هي النسبة الأكبر، و تبقى نسبة 16,7 % بتكرار 06 من المستجوبين الذين لم تكن لهم إجابة، الشكل رقم(29).

- هل أدى هذا إلى تنويع و توسيع أنشطة هذه المؤسسات؟

الجدول رقم(37): إجابات أفراد العينة على السؤال الفرعي

الإجابة	نعم	لا	محايد
التكرار	10	00	26
النسبة المئوية %	27,8	00	72,2

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية

تبين لنا من خلال الجدول رقم(37) أن نسبة 27,8 % بتكرار 10 من المستجوبين الذين اختاروا الإيجاب في أن النظام المحاسبي المالي قد ساهم في رفع ثقة المستثمر بالمؤسسة التي يوظف فيها أمواله بان هذا أدى بدوره إلى تنويع و توسيع أنشطة هذه المؤسسات، أما نسبة 72,2 % بتكرار 26 منهم فقد امتنعوا عن الإجابة على هذا السؤال، الشكل رقم(30).

خاتمة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة واقع تطبيق المؤسسات الاقتصادية للنظام المحاسبي المالي و ذلك من خلال محاوره الأربع من متطلبات تطبيق هذا النظام سواء ما كان على مستوى المؤسسات الاقتصادية أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، انتقالا إلى صعوبات تطبيق النظام و هو ما ارتبط بالمؤسسة بحد ذاتها، مرورا بتحديات تطبيق النظام أي الصعوبات المرتبطة أساسا بطبيعة الاقتصاد الوطني ككل، وصولا إلى انعكاسات و أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي، و ذلك بالاستعانة بالمختصين في مجال المحاسبة من أكاديميين و مهنيين من خلال توزيع استمارات استبيان لجمع اكبر قدر من أراء أصحاب الاختصاص بهدف التوصل للإجابة على إشكالية الدراسة و فرضياتها.

و قد توصلنا في من خلال الدراسة الميدانية إلى النتائج التالية:

- اغلب المستجوبين فاقت سنوات خبرتهم 10 سنوات، و هذا ما يؤكد على أن هذه الفئة مخضرمة أي عملت بالمخطط المحاسبي الوطني و كذا بالنظام المحاسبي المالي.
- اجمع اغلب المستجوبين على أن المحاسب لا يزال عاجز عن فهم و تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- معظم المستجوبين تابعوا دورات تكوينية حول هذا النظام، و اغلبها كانت داخل الوطن خلال فترات زمنية متفاوتة، و كانت اكبر نسبة للتكوين متوسط المدى أي ما بين الشهر و الستة أشهر، و كانت جلها 3 أشهر.
- اتفقت أكبر نسبة من المستجوبين على عدم كفاء السوق المالي الجزائري في تطبيق القيمة العادلة.
- اتفق اغلب المستجوبين على أن المراجع المعدة وفق النظام المحاسبي المالي غير كفأه و لا يمكن الاعتماد عليها لفهم كيفية تطبيق هذا النظام.
- كل المستجوبون اتفقوا على انه يجب تنظيم مؤتمرات، ندوات، ملتقيات و أيام دراسية بشكل أوسع يجمع المختصين للتشاور حول كيفيات تطبيق هذا النظام.
- اجمع معظم المستجوبين على أن المؤسسة ملزمة بصفة دائمة على مواكبة التكنولوجيات الحديثة من اجل تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- اتجهت أراء اكبر نسبة من المستجوبين إلى أن كل من القانون التجاري و القانون الجبائي يعرقلان تطبيق المؤسسة لهذا النظام.
- أكد اغلب المستجوبين على أن القوائم المالية لم تحقق أهداف النظام المحاسبي المالي.
- جل المستجوبين اجمعوا على أن القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الاقتصادية لا تمتاز بالخصائص التي جاء بها النظام المحاسبي المالي من ملائمة و شفافية و قابلية للفهم و المقارنة.

خاتمة عامة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية و محاولة معالجة اشكالية الدراسة تطرقنا إلى فصلين نظريين و فصل تطبيقي، حيث تم في الفصلين النظريين محاولة الإلمام بمختلف جوانب تطبيق النظام المحاسبي المالي و من ثم إسقاط الدراسة الميدانية على عينة من المختصين في مجال المحاسبة سواء تعلق الأمر بالأكاديميين أو بالمهنيين في جميع القطاعات الاقتصادية العامة أو الخاصة أو المختطة أو المهنيين في قطاع الأعمال الحرة، حيث تم إعداد استمارة استبيان تم توزيعها على الفئات المذكورة.

و عليه تم التوصل إلى بعض النتائج و التوصيات و المتمثلة فيما يلي:

نتائج الدراسة:

من خلال طريقة معالجتنا للموضوع و التي اعتمدنا خلالها على الدراسة النظرية و الدراسة الميدانية بالاعتماد على استمارة الاستبيان، توصلنا أثناء اختبارنا للفروض إلى ما يلي:

- الفرضية الأولى: و التي تقول "استطاعت الدولة الجزائرية بصفة عامة و المؤسسة الاقتصادية بصفة خاصة من توفير جميع احتياجات تطبيق النظام المحاسبي المالي" هذه الفرضية مرفوضة، حيث اجمع اغلب المستجوبون على عدم كفاءة السوق المالي، و كذا أن المؤسسات الاقتصادية لم تنجح في توفير جميع ما يحتاجه التطبيق الجيد و السليم لهذا النظام.
- الفرضية الثانية: " لا زال الأكاديميين و المهنيين في مجال المحاسبة و كذا المؤسسات الاقتصادية يعانون من مشاكل و صعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي"، هذه الفرضية مقبولة فقد أكد معظم المستجوبين على عدم قدرة المحاسب على فهم جميع تفاصيل النظام المحاسبي المالي، و بالتالي عدم سلامة تطبيقه، كما اجمع معظم المستجوبون على أن المؤسسات الاقتصادية لا تزال تعاني من صعوبات جراء تطبيقها لهذا النظام من بينها اختيار أفضل بديل محاسبي.
- الفرضية الثالثة: " لم تعد المؤسسة الاقتصادية عاجزة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في مقابل التحديات التي تواجهها" أن نتائج الاستبيان ترفض هذه الفرضية، حيث انه و بإجماع معظم المستجوبين التحديات التي تتخلل الاقتصاد الوطني و أهمها القانون التجاري و الجبائي تعرقل المؤسسة الاقتصادية في تطبيق هذا النظام.

- الفرضية الرابعة: "إن الآثار التي كانت منتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي لم تظهر عمليا و إنما اقتصرت على الجانب النظري فقط" هذه الفرضية مقبولة بالنظر إلى نتائج الاستبيان.

توصيات الدراسة:

- استنادا للنتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية لضمان التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي و الاستفادة من مزاياه.
- العمل على تنظيم دورات تكوينية ميدانية على ارض الواقع و بشكل مستمر، فيجب أن يكون التكوين موجه لجميع العاملين في محال المحاسبة بمختلف مستوياتهم ،كما يجب التركيز قدر الإمكان على جودة التكوين مع اعتماد التكوين طويل المدى لترسيخ الثقافات و الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي المسندة إلى المعايير المحاسبية الدولية.
- تكثيف المؤتمرات و الندوات و الملتقيات و خاصة الدولية، لتبادل وجهات النظر و الاستفادة من خبرات بعض الدول العربية و الأجنبية التي كانت سابقة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
- تحسين الأداء الأكاديمي لطلاب المحاسبة في الجامعات الجزائرية و خلق علاقات بين الطلبة الجامعيين و الخبراء في المحاسبة من خلال انفتاح التكوين الأكاديمي على الميدان المهني.
- يجب على الدولة الجزائرية بذل القدر الكافي من الجهود لتفعيل السوق المالي.
- إعادة النظر في القوانين الخاصة بالمحاسبة و الجباية و التجارة و العمل على إصلاحها لخلق التوافق.
- إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية لأنظمة معلوماتها المحاسبية بهدف توفير المعلومة المالية الملائمة لجميع المستفيدين منها.
- إعادة النظر في حقيقة الاقتصاد الوطني و مدى جاهزيته لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

آفاق الدراسة:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من جميع جوانبه بصفة عامة و للتوسع و التفصيل أكثر نقترح المواضيع التالية للدراسة:

- واقع الاقتصاد الجزائري و توافقه مع النظام المحاسبي المالي
- الإجراءات الردعية المتبعة لتطبيق النظام المحاسبي المالي.
- دور الأجهزة الرقابية في متابعة عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي.

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1 - وليد ناجي الحيالي، **أصول المحاسبة المالية**، ج1، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2007.

2 - بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IFRS/ IAS**، ج1، دار هومة، الجزائر، 2010.

3 - شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.

4 - عبد الرحمان، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)**، دار النشر جيلطي، الجزائر، لا توجد سنة نشر.

5 - محمد شفيق، **البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1990.

6 - بشير صالح الرشيدي، **مناهج البحث التربوي، رؤية تطبيقية مبسطة**، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000.

7 - إسماعيل محمد بن قانة، **الإحصاء الوصفي و الحيوي «دروس و تطبيقات»**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن

المذكرات:

8 - لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي- دراسة حالة-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الادارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.

9 - بورويسة سعاد، **اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009/2008.

10 - سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

11 - شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.

12 - سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

13 - صالحي بوعلام، **أعمال الاصطلاح المحاسبي في الجزائر و أفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009 /2010.

14 - عكوش محمد لمين، **اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

15 - برزوق أمينة، **اشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.

16 - عمراني امين، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2014/2013.

المجلات:

17 - عمار بن عيشي، **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، العدد 01، ديسمبر 2014

18 - بن بلغيث مداني، **اشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد 01، مجلة تصدر عن الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002.

19 - جودي محمد رمزي، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبي الدولية**، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، العدد 06، ديسمبر 2009.

20 - كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة شمال إفريقيا، العدد 06، 2009.

الملتقيات:

21 - زكية محلوس، **سعادة وردة، الآثار الايجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي ي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-2013/05/6

22 - شعيب شنوف، **الممكن و غير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الإشكاليات و التحديات**، الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي، الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.

23 - آيت مراد و أبحري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر"تحديات و أهداف"**، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و اليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الجزائر، يومي 13-15 اكتوبر 2009.

24 - نور الدين مزياني، **المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية مقومات و متطلبات التطبيق**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي، الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.

25 - سفيان نقماري، رحمة بلهادف، **واقع تكييف المؤسسات الجزائرية نع النظام المحاسبي المالي "العوائق و الرهانات"**، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS، يومي 13-14 جانفي 2013.

26 - تجاي محمد العيد، **عادل رضوان، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013.

27 - تيقاوي العربي، **النظام المحاسبي المالي بين متطلبات التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية و تحديات التطبيق في البيئة الجزائرية**، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية و المراجعة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

28 - عبد الرزاق عريف، مفيدة يحياوي، **اثر المعايير IAS/IFRS على التحليل المالي**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في معايير المحاسبة الدولية "تجارب، تطبيقات، أهداف"، المركز الجامعي،

الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.

المحاضرات:

29 - مداني بن بلغيث، **دروس في المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد**، كلية العوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، أكتوبر، 2010.

المواد و القوانين:

30 - القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ، الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية/ العدد 74.

31 - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لأسقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين و النشاط المطبق على الكيانات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية/العدد 19

32 - **المادة 121**، الفقرة 19، الجريدة الرسمية/العدد19

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تخصص: فحص محاسبي

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة الماستر

سيداتي، سادتي

في إطار التحضير لمذكرة الماستر بعنوان واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية – دراسة تحليلية لأراء عينة من المهنيين و الأكاديميين(محافظي حسابات، محاسبين معتمدين، أساتذة، محاسبين في المؤسسات، أساتذة،...)–، أود منكم المشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة من الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة سعيا منا لمعرفة وجهة نظركم كمختصين حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

و نظرا لأهمية هذه الدراسة في ظل تطبيق هذا النظام اعتقد أنكم ستولون كل الاهتمام والجدية في الإجابة على هذه الأسئلة، علما أن معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي.

تقبلوا مني فائق الاحترام و التقدير.

الطالبة موساوي إيمان

الملحق رقم(01): رسالة الاستبيان

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تخصص: فحص محاسبي

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة الماستر

سيداتي، سادتي

في إطار التحضير لمذكرة الماستر بعنوان واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية – دراسة أراء عينة من المختصين (محافظي حسابات، محاسبين معتمدين، أساتذة، محاسبين في المؤسسات....)، أود منكم المشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة من الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة سعيا منا لمعرفة وجهة نظركم كمختصين حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

و نظرا لأهمية هذه الدراسة في ظل تطبيق هذا النظام اعتقد أنكم ستولون كل الاهتمام والجدية في الإجابة على هذه الأسئلة، علما أن معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي.

تقبلوا مني فائق الاحترام و التقدير.

الطالبة موساوي إيمان

الملحق رقم(02): استمارة الاستبيان

استمارة الاستبيان

المهنةِ/ الوظيفة:..... **الرتبة:**.....

الخبرة المهنية: من 1 - 5 سنوات ☐ **من 5 - 10 سنوات** ☐ **أكثر من 10 سنوات** ☐

قطاع العمل: قطاع حكومي ☐ **قطاع خاص** ☐ **قطاع مختلط** ☐ **مهن حرة** ☐

المحور الأول: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

1 -هل تمكنت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد كل هذه السنوات من توفير جميع متطلبات (احتياجات) تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) ؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

- إذا كان الجواب لا فما هي نقاط العجز التي لا زالت تعاني منها هذه المؤسسات؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

2 -هل ترى أن المحاسب أصبح متمكن من جميع المفاهيم و المبادئ و الطرق المحاسبية التي فرضها (SCF) في إطار العمل المحاسبي؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

3 -هل تابعت دورات تكوين حول النظام المحاسبي المالي (SCF)؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب نعم اجب على ما يلي:

مكان التكوين: داخل الوطن ☐ خارج الوطن ☐

مدة التكوين: .....

- هل كان التكوين متبوعا بأعمال تطبيقية؟

نعم ☐ لا ☐

- ما هو تقييمك لهذا التكوين؟

مفيد جدا☐ مفيد☐ غير مفيد ☐

- إذا كان الجواب غير مفيد ما هو السبب؟

☐ فترة التكوين قصيرة

☐ غياب مكونين مؤهلين على دراية كافية بـ (SCF)

☐ الاهتمام بالجانب النظري على حساب الجانب التطبيقي

4 -هل السوق المالي الجزائري في الوقت الراهن قادر على توليد المعلومات المالية الضرورية لتطبيق القيمة العادلة بمفهومها الصحيح؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

5 -هل المراجع التي تم إعدادها منذ صدور القانون المتضمن (SCF) وتعد لحد الساعة و كذا الملتقيات و الندوات و الأيام الدراسية كافية و يمكن الاعتماد عليها لفهم هذا النظام بكل تفاصيله؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

6 -هل ما زالت هناك حاجة لتنظيم مؤتمرات و ندوات تجمع مختصين (محافظي حسابات، محاسبين معتمدين، أساتذة ...الخ) للتشاور حول كيفيات تطبيق(SCF) و المشاكل التي تواجههم؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

7 -هل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بحاجة دائمة لإدخال تكنولوجيات حديثة من اجل مواكبة احتياجات (SCF)؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

المحور الثاني: صعوبات تطبيق SCF

8 -هل هناك نقائص في (SCF) ؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

- إذا كان الجواب نعم ما هي هذه النقائص؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- هل لا زالت هذه النقائص تشكل صعوبة في تطبيق هذا النظام؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

9 -هل أصبح من السهل على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تطبيق القيمة العادلة في تقييم أصولها؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

10 هل استطاع المحاسب التغلب على كل المشاكل و الصعوبات التي ظهرت منذ بداية تطبيقه لد (SCF)؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

- إذا كان الجواب لا ففيما تتمثل هذه المشاكل و الصعوبات؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- هل المحاسب يواجه صعوبة في الحكم على الأحداث الاقتصادية من خلال واقعها الاقتصادي لا من خلال شكلها القانوني (مبدأ تغليب أو أفضلية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني)؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

11 هل وجود بدائل عديدة للطرق المحاسبية يضع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في حيرة لاختيار انسبها لتحسين أو الاستمرار في نشاطها؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

12 –هل يستلزم تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لل (SCF) تكاليف مالية غير عادية (استثنائية) ؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

13 هل هناك صعوبات لا زالت تواجهها المؤسسات الاقتصادية نتيجة تطبيقها لهذا النظام؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

- اقترح بعض الحلول التي تراها حسب رأيك مناسبة لمواجهة هذه الصعوبات؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

المحور الثالث: تحديات تطبيق SCF

14 هل يعد القانون الجبائي من التحديات التي تواجه تطبيق (SCF) لتعارضه معه في العديد من النقاط منها: (انه لا يعترف بالقيمة العادلة كأساس لحساب قسط الاهتلاك و كذا القيمة المتبقية، سماحه بتكوين مؤونات الصيانة الكبرى، تسجيل الإيجار التمويلي ضمن الأعباء عند المستأجر و ضمن الإيرادات عند المؤجر،...الخ) و هذا عكس ما جاء في (SCF)؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

15 هل التعارض الموجود في نص القانون التجاري مع القوانين المتضمنة (SCF) مثل: نصه على عرض حساب النتائج و الميزانية فقط دون الجداول الأخرى في نص المادة 716 الفقرة الأولى من ق.ت يعيق تطبيق هذا النظام؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

16 هل هناك في الجزائر قوانين أخرى تتعارض في مضمون نصوصها مع ما جاء به (SCF)؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

- إذا كان الجواب نعم فيما يتمثل هذه القوانين؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

17 هل الإطارات و المحاسبين الجزائريين على دراية كافية بمعايير المحاسبة الدولية باعتبارها مرجعية لد (SCF)؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

18 هل عدم وجود مرجعية (معايير المحاسبة الدولية) منصوص عليها صراحة في صلب القانون المتضمن (SCF) تحول دون الفهم الصحيح و التطبيق الجيد له باعتبارها أكثر تفصيلا؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

المحور الرابع: آثار تطبيق SCF

19 هل أصبح من السهل بعد سنوات من تطبيق (SCF) تقييم و مقارنة أداء المؤسسات؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

20 هل ساهم (SCF) في تحسين تسيير المؤسسات الاقتصادية من خلال الفهم الأفضل للمعلومات التي تشكل أساسا لاتخاذ القرارات؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

21 هل القوائم المالية الحالية للمؤسسات الاقتصادية حققت الأهداف التي جاء من اجلها (SCF) ؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

22 هل القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن تمتاز بالخصائص التي اقرها (SCF)

أ-الملائمة، ب-الموثوقية، ج-القابلية للفهم، د-القابلية للمقارنة؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

-إذا كان الجواب نعم هل أصبح مستخدمو هذه القوائم قادرين على اتخاذ القرارات الضرورية

و خاصة الاستثمارية منها بالشكل الرشيد و المناسب؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

23 -هل ساهم (SCF) في رفع ثقة المستثمر الحالي بالمؤسسة التي يوظف فيها أمواله؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

إذا كان الجواب نعم هل أدى هذا إلى تنويع و توسيع أنشطة هذه المؤسسات؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

الملحق وقم(03): ميزانية الأصول

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الملحق رقم(04): ميزانية الخصوم

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

الملحق رقم(05): حساب النتائج حسب الطبيعة

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 - إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 - استهلاك السنة المالية			
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 - النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 - النتيجة المالية			
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)			
9 - النتيجة غير العادية			
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

الملحق رقم(06): حساب النتائج حسب الوظيفة

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من ..... إلى.....

مثلا

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

الملحق رقم(07): جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

الملحق رقم08): جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

الملحق رقم(09): جدول تغير الأموال الخاصة

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

استمارة الاستبيان

المهنةِ/ الوظيفة:..... **الرتبة:**.....

الخبرة المهنية: من 1 - 5 سنوات ☐ **من 5 - 10 سنوات** ☐ **أكثر من 10 سنوات** ☐

قطاع العمل: قطاع حكومي ☐ **قطاع خاص** ☐ **قطاع مختلط** ☐ **مهن حرة** ☐

المحور الأول: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

1 -هل تمكنت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد كل هذه السنوات من توفير جميع متطلبات (احتياجات) تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) ؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

- إذا كان الجواب لا فما هي نقاط العجز التي لا زالت تعاني منها هذه المؤسسات؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

2 -هل ترى أن المحاسب أصبح متمكن من جميع المفاهيم و المبادئ و الطرق المحاسبية التي فرضها (SCF) في إطار العمل المحاسبي؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

3 -هل تابعت دورات تكوين حول النظام المحاسبي المالي (SCF)؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب نعم اجب على ما يلي:

مكان التكوين: داخل الوطن ☐ خارج الوطن ☐

مدة التكوين: .....

- هل كان التكوين متبوعا بأعمال تطبيقية؟

نعم ☐ لا ☐

- ما هو تقييمك لهذا التكوين؟

مفيد جدا ☐ مفيد ☐ غير مفيد ☐

- إذا كان الجواب غير مفيد ما هو السبب؟

☐ فترة التكوين قصيرة

☐ غياب مكونين مؤهلين على دراية كافية بـ (SCF)

☐ الاهتمام بالجانب النظري على حساب الجانب التطبيقي

4 -هل السوق المالي الجزائري في الوقت الراهن قادر على توليد المعلومات المالية الضرورية لتطبيق القيمة العادلة بمفهومها الصحيح؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

5 -هل المراجع التي تم إعدادها منذ صدور القانون المتضمن (SCF) وتعد لحد الساعة و كذا الملتقيات و الندوات و الأيام الدراسية كافية و يمكن الاعتماد عليها لفهم هذا النظام بكل تفاصيله؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

6 -هل ما زالت هناك حاجة لتنظيم مؤتمرات و ندوات تجمع مختصين (محافظي حسابات، محاسبين معتمدين، أساتذة ...الخ) للتشاور حول كيفيات تطبيق(SCF) و المشاكل التي تواجههم؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

7 -هل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بحاجة دائمة لإدخال تكنولوجيات حديثة من اجل مواكبة احتياجات (SCF)؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

المحور الثاني: صعوبات تطبيق SCF

8 -هل هناك نقائص في (SCF) ؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

- إذا كان الجواب نعم ما هي هذه النقائص؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- هل لا زالت هذه النقائص تشكل صعوبة في تطبيق هذا النظام؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

9 -هل أصبح من السهل على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تطبيق القيمة العادلة في تقييم أصولها؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

10 هل استطاع المحاسب التغلب على كل المشاكل و الصعوبات التي ظهرت منذ بداية تطبيقه للSCF)؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

- إذا كان الجواب لا ففيما تتمثل هذه المشاكل و الصعوبات؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

...

- هل المحاسب يواجه صعوبة في الحكم على الأحداث الاقتصادية من خلال واقعها الاقتصادي لا من خلال شكلها القانوني (مبدأ تغليب أو أفضلية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني)؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

11 هل وجود بدائل عديدة للطرق المحاسبية يضع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في حيرة لاختيار انسبها لتحسين أو الاستمرار في نشاطها؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

12 –هل يستلزم تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لل (SCF) تكاليف مالية غير عادية (استثنائية) ؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

13 هل هناك صعوبات لا زالت تواجهها المؤسسات الاقتصادية نتيجة تطبيقها لهذا النظام؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

- اقترح بعض الحلول التي تراها حسب رأيك مناسبة لمواجهة هذه الصعوبات؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

المحور الثالث: تحديات تطبيق SCF

14 هل يعد القانون الجبائي من التحديات التي تواجه تطبيق (SCF) لتعارضه معه في العديد من النقاط منها: (انه لا يعترف بالقيمة العادلة كأساس لحساب قسط الاهتلاك و كذا القيمة المتبقية، سماحه بتكوين مؤونات الصيانة الكبرى، تسجيل الإيجار التمويلي ضمن الأعباء عند المستأجر و ضمن الإيرادات عند المؤجر،...الخ) و هذا عكس ما جاء في (SCF)؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

15 هل التعارض الموجود في نص القانون التجاري مع القوانين المتضمنة (SCF) مثل: نصه على عرض حساب النتائج و الميزانية فقط دون الجداول الأخرى في نص المادة 716 الفقرة الأولى من ق.ت يعيق تطبيق هذا النظام؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

16 هل هناك في الجزائر قوانين أخرى تتعارض في مضمون نصوصها مع ما جاء به (SCF)؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

- إذا كان الجواب نعم فيما يتمثل هذه القوانين؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

17 هل الإطارات و المحاسبين الجزائريين على دراية كافية بمعايير المحاسبة الدولية باعتبارها مرجعية لل (SCF)؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

18 هل عدم وجود مرجعية (معايير المحاسبة الدولية) منصوص عليها صراحة في صلب القانون المتضمن (SCF) تحول دون الفهم الصحيح و التطبيق الجيد له باعتبارها أكثر تفصيلا؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

المحور الرابع: آثار تطبيق SCF

19 هل أصبح من السهل بعد سنوات من تطبيق (SCF) تقييم و مقارنة أداء المؤسسات؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

20 هل ساهم (SCF) في تحسين تسيير المؤسسات الاقتصادية من خلال الفهم الأفضل للمعلومات التي تشكل أساسا لاتخاذ القرارات؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

21 هل القوائم المالية الحالية للمؤسسات الاقتصادية حققت الأهداف التي جاء من اجلها (SCF) ؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

22 هل القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن تمتاز بالخصائص التي اقرها (SCF) أ-الملائمة، ب-الموثوقية، ج-القابلية للفهم، د-القابلية للمقارنة؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

-إذا كان الجواب نعم هل أصبح مستخدمو هذه القوائم قادرين على اتخاذ القرارات الضرورية و خاصة الاستثمارية منها بالشكل الرشيد و المناسب؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

23 -هل ساهم (SCF) في رفع ثقة المستثمر الحالي بالمؤسسة التي يوظف فيها أمواله؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐

إذا كان الجواب نعم هل أدى هذا إلى تنويع و توسيع أنشطة هذه المؤسسات؟

نعم ☐ لا ☐ محايد ☐